

1435هـ - 2014م

مؤسسة التحايا للإعلام

قسم التفريغ والنشر

تفريغ المحاضرة الصوتية

النظام العالمي الجديد

للأستاذ

أبو مصعب السوري

– فك الله أسره –

مؤسسة التحايا للإعلام تقدم:

تفريغ المحاضرة الصوتية:

النظام العالمي الجديد

للأستاذ:

أبي مصعب السوري

—فك الله أسره—

تم نشر هذا التفريغ في:

ذو الحجّة 1435 – أكتوبر 2014م

تفريغ دورة

النظام العالمي الجديد

للشيخ أبي مصعب السوري فكَّ الله أسره

يسر مؤسسة التحايا للإعلام، أن تقدم لكم، تفريغ محاضرة (**النظام العالمي الجديد**)، للشيخ أبي مصعب السوري – فك الله أسره – وقد استمرت المحاضرة حوالي ساعتين ونشرت كشريطين وبثت في الشبكة العنكبوتية على شكل أربع ملفات.

سياسية التفريغ:

انتهجنا في هذا التفريغ، سياسة التصرف في الكلام؛ دون الإخلال بالمعنى، وذلك بغرض، جعل الكلام بأسلوب الكتابة ما أمكن، وذلك عبر:

1. تغيير الكلمات العامية، لكلمات عربية فصحى.
2. تغير صياغة الجمل، للتوافق مع القواعد النحوية.
3. تغيير صياغة الجمل، لتكون بلغة الكتابة ما أمكن؛ وكأن الشيخ هو الذي كتب الكتاب.
4. حذف الكلام المكرر، وهذا يكثر في المحاضرات؛ وكذلك حذف الكلام غير الواضح.
5. لا نعطي لأنفسنا الحق بزيادة معنى لم يقله الشيخ، أو أن نحذف معنى قاله الشيخ؛ ولو كان يخالف ما نقول به.
6. كثيراً ما نلتزم بإضافة الزيادات باللون الرصاصي وكذلك وضع علامة (...)؛ للدلالة على الكلمات والجُمَل المحذوفة لكونها غير مسموعة أو لغير ذلك من الأسباب.
7. أضفنا عناوين جانبية، وفهرس في آخر الكتاب؛ لتسهيل تصفح الكتاب.

وفي الختام نريد أن نُبَيِّن مسألتين: أن الشيخ كثيراً ما ينقل بالمعنى عن الوثائق والكتب، والمسألة الثانية: اضطرار الشيخ الاستعانة بذاكرته وحفظه وليس القراءة من الوثائق التي أحضرها معه بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

إخوانكم في مؤسسة التحايا للإعلام

المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم...

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقدمة:

(......) خلال المرحلة التي لحقت الحرب العالمية الثانية، قام النظام العالمي برمته، على التوازن بين قطبين وقوتين هما أمريكا والاتحاد السوفييتي؛ وهذا الأمر ترك هناك هامش لكثير من الدول المستضعفة، لكي تتحرك من خلال هذا التناقض. ثم شاء الله ﷻ أن ينهار أحد هذين القطبين، ويصبح هناك قطبٌ واحدٌ فقط؛ فهذا الوضع غير الطبيعي، جعل الخصم لا يخشى منافسة من قِبَل الآخر.

ونحن الآن أمام حالةٍ فيها ثلاثة أقطاب في العالم: واحد متبجح ومسيطر وبيده كل أسباب القوة في العالم وهو قطب اليهودية الصليبية العالمية، وقطبين آخرين مهيَّئين ليكونا بديلاً مع هذا القطب؛ أولهما: قطب الإسلام وحضارة الإسلام ودولة الإسلام المرتقبة، والقطب الآخر: هو حضارات جنوب شرق آسيا؛ وهما الصين واليابان. تُظهر الدراسات الاستراتيجية التي يضعها الغربيين، أنهم يخشون من هذين القطبين؛ ولذلك كل مخططاتهم في النظام العالمي الجديد، ترتكز على ضرب أي مركز يمكن يصل إليه هذين القطبين (قطب دولة الإسلام المرتقبة وقطب الصين واليابان)؛ خاصةً أن الصين فيها ألف ومئتين مليون صيني، بالإضافة إلى 250 مليون ياباني، وبالإضافة للتكنولوجيا التي وصلت إليها اليابان؛ ولذلك يُعتَبَر هذا القطب منافس قوي وشديد.

ولكن يبدو من الدراسات التي وضعها الغربيين، أنهم اختاروا طريقتين مختلفتين للتعامل مع هذين القطبين؛ فبالنسبة للإسلام اختاروا الحرب، وبالنسبة للقطب الآخر اختاروا الاستيعاب والحلول الوسط؛ والدليل على هذا، أن اليابان بدأت تتقبَّل شيئاً من حضارة الغرب، فوجدوا أن هناك مجال لـ «الأخذ والعطا» مع هذه الحضارة، بالإضافة إلى أنها حضارة لا توجد في خطر مستعجل، مثل الذي يحصل بالنسبة للمسلمين، كما في فلسطين وأفغانستان.

فهؤلاء الناس وضعوا تصور؛ لتفعيل علاقة معينة، مع حضارات جنوب شرق آسيا، كالصين واليابان وبالمقابل الدخول في حالة حرب وتصفية مع الخطر الإسلامي.

في هذه الحرب هناك جهتان تتحاربان؛ الإسلام من جهة، والنظام العالمي الجديد من جهة. فنريد أن نتكلم بكل صراحة، مع أن هذا الكلام خطير جداً ومزعج جداً؛ وقد قررت أكثر من مرة، أن لا أحاضر فيه، خاصة بعد آخر مرة حاضرت عنه؛ ولكن في نفس الوقت، أردت أن أؤدي هذه الأمانة، مهما كانت صعبة جداً.

أقول أنني وصلت إلى تصور لصراع، سيحدث بين النظام العالمي الجديد وبين المسلمين؛ أي بين القوى الكافرة من طرف، والقوى الإسلامية من طرف؛ فمن الذي يوجد على يمين هذه المعادلة ومن الذي يوجد على يسار هذه المعادلة...

أقطاب النظام العالمي الجديد:

كما ذكرت لكم من قبل، فالنظام العالمي الجديد يتكون من ثمانية أقطاب:

1. اليهودية العالمية التي تمثلها إسرائيل.
2. الصليبية الدولية التي تمثلها أمريكا والغرب.
3. قوى الردّة المتمثلة في حكومات بلاد المسلمين، التي تحالفت مع النظام العالمي الجديد.

أقول هذه الحكومات أفلست، والمطلوب منها أكبر بكثير من استطاعتها على البقاء؛ وحتى الهامش الديمقراطي وصل إلى إفلاس، كما في الجزائر بكل وضوح؛ كما جاء في بعض الصحف، وسأريكم إياها: "إسرائيل تنذر الحكومات العربية من الديمقراطية وتقول: يبدو أن الديمقراطية لا تناسبكم، وبدأت تصل إلى معطيات غريبة."

4. القطب الرابع هو الخيرات العَلمانية.

وهذه الخيارات العَلمانية، وظيفتها أن تقف في الدور، بعد الحكومات كاحتياط؛ بحيث لو سقطت الحكومات المرتدة، يكون هناك خيارات عَلمانية، كما في الجزائر. في أي بلد من بلدان المسلمين، هناك حكومة قائمة، وهناك خيارات عَلمانية؛ السعودية مثلاً الحكومة هناك تتمثل بعائلة مالكة، تمثل نظام الكفر؛ فلو سقطت هذه الحكومة، هل سيكون هناك فراغ يسمح للمسلمين أن يدخلوا ويحكموا؟ المخطط يقول: لا؛ بل قاموا بتجهيز تيار يُسمّى بـ «تيار الحداثة»؛ يتكون من

العَلمانيين الذين تربوا في الغرب وأمريكا. فهذه التيارات وإن لم تكن جزءاً فاعلاً في النظام العالمي الجديد ولكنها جزءٌ منه، بحيث لو سقطت الأنظمة الكافرة، يكون هناك أكثر من خيار، فهذه الخيارات هي جزءٌ من النظام العالمي الجديد.

5. القطب الخامس: الطوائف الكافرة الحاقدة على الإسلام.

وأسوأها، هذه الطوائف المحسوبة على الإسلام؛ مثل الشيعة ودولتهم إيران، ومثل القديانيين والبهائيين والدروز والنُصيّريين؛ فهذه الطوائف، هي جزءٌ من الخيار بالنسبة للغرب. ومن أوضح الأمثلة على تسلط هذه الطوائف على المسلمين هي بلاد الشام؛ حيث أنها تمثل معقل ديار الطوائف، فالطوائف هي التي تحكم؛ فالنصيرية يحكمون 15 مليون سُنّي في سورية، وما يزيد عن مليونيّ سُنّي في لبنان، بالإضافة لمليونيّ شيعي ومليونيّ نصراني؛ والدروز لهم قوة، والشيعة لهم قوة.

إيران والتمدد الشيعي:

والمتابع للوضع الآن، يرتعب من الإمكانيات التي بيد إيران، ومن عملية غض البصر الممنوحة من الغرب لإيران لكي تتمدد؛ فإيران تتمدد بشكل كبير، في المرحلة الأخيرة؛ وفتحت مراكز في كل الجمهوريات السوفييتية السابقة.
وفي لبنان نفوذ إيران واضح، والبارحة سمعنا أن وزير الخارجية الإيراني، رفض أن يسحب الحرس الثوري من لبنان؛ مع أن الطائفة النُصيّرية في سورية ولبنان، وافقت على سحب قواتها. الآن، هناك عدة آلاف من الحرس الثوري في لبنان؛ وهناك أيضاً على الأقل ثلاثة آلاف من الحرس الثوري في معسكر قرب مدينة دمشق – حوالي عشرة كيلومترات منها–؛ حتى يساعدوا النظام النصيري لو ضُغِط عليه. وهؤلاء جاؤوا عندما كان هناك خطر محتمل، على النظام النُصيّري خلال الجهاد الذي حدث في سورية، ومكثوا إلى الآن. فالنُصيّرية فرقةٌ من الشيعة، وهناك الآن حلف، بين الشيعة الإثني عشرية والنُصيّرية.

وإيران تمددت، ودخلت السودان، وهناك 500 إلى 5000 – والله أعلم – من عناصر «حرس الثورة» دخلوا لجنوب السودان لمساعدة الحكومة السودانية في حربها على المتمردين الجنوبيين، وقدموا مساعدات سلم منها 17 مليون؛ ورصدت إيران 700 مليون دولار لمساعدة الحركات الإسلامية في السودان وتمددوا وتغلغلوا في إفريقيا وفتحوا المساجد والمراكز لنشر التشيُّع.
الغريب، أن أمريكا تريد أن تكون قطب واحد، ولا تريد أن يقوم للإسلام دولة؛ فالغريب أن يمر كل ذلك بدون ضجة إعلامية من الغرب.

وفي العراق كذلك، تحاول إيران أن تتمدد وتبسط نفوذها، فنظام صدام مهددٌ بالانهيار؛ وإيران وضعت خيار، هو «المجلس الإسلامي الأعلى» يقوده آيةٌ من آيات الله العظمى: محمد باقر الحكيم. والمجلس لا يقتصر على الشيعة فقط، ولكن فيه سُنّة وفيه أكراد؛ وكأنهم يريدون أن يقولوا أنه يُمَثِّل كل العراق، وهو خيارٌ مقبول؛ وفتحوا مكاتب في سورية حتى يتابعوا من دمشق عملية احتلال العراق.

وإيران لها أيضاً جيوب وتنظيمات مسلحة في باكستان؛ فباكستان فيها شيعة ولهم نفوذٌ قوي وتنظيمات مسلحة؛ أمّا في أفغانستان، فأصبح لهم وجودٌ شرعي ودخلوا بصفةٍ رسمية وصار لهم جزءٌ من الحكومة باعتراف الجميع؛ والذي لا يعلم، فعليه أن يفهم، أن هؤلاء الناس سَيدخلوا في الحكومة.

إيران تعدادها حوالي 45 مليون، فيهم ما لا يقل عن 35 مليون شيعي. والجمهوريات السوفيتية التي دخلوها فيها كتلة شيعية لا تقل عن 17 مليون من أصل 40 مليون مسلم. والعراق تعداده حوالي 15 مليون على الأقل، حسب الإحصائيات نصفهم شيعة؛ مع العلم أن سُنّة العراق، معظمهم لا دين لهم؛ من بعثيين إلى قومين وأكراد عَلمانيين، وآخرين غير مسيَّسين.

أمّا سورية، فهم يعتبرون الشيعة يحكمونها فعلاً؛ يعني يعتبرون النُصيّرية فئة ضالة من فَسَقة الشيعة؛ وموسى الصدر – قبل أن يُخطف أو يختفي – التقى بالنُصيّرية في سورية؛ وقصة هذا اللقاء مذكورة، في كتاب الشيخ عبد الله غريب [وجاء دور المجوس][1]؛ فحكى اللقاءات والاتفاقات، التي تَمَّت بين الشيعة والنُصيّرية، وما نتج عنها أن قالوا: "النُصيّرية هم شيعة رسميين، ينتسبون لعلي بن أبي طالب ﷺ جملةً وتفصيلاً"؛ مع أن النُصيّرية ينتسبون للقرامطة والحشاشين، فلهم في سورية قوة كبيرة.

المؤسف، أن الشيعة أثبتوا أنهم قوةٌ عقديّة، وأن لهم القدرة على التضحية والاستشهاد – حسب مفاهيمهم –، وعلى العمليات الانتحارية، ولهم دولة وبترول؛ فهم يسعون لإنشاء امبراطورية تمتد من كراتشي إلى بيروت، ومن منطقة الاتحاد السوفيتي إلى (...) إفريقيا؛ ويريدون على الأقل أن يحكموا كل هذه الدول ويمتلكوا كل مقدرات هذه الدول بأيديهم؛ وكل هذا يحصل في غض بصر من النظام العالمي الجديد؛ إذاً هم جزءٌ من هذا النظام العالمي الجديد، المقصود به إحاطة المسلمين، وتحديداً إحاطة أهل السُنّة، وخاصةً إحاطة التنظيمات الجهادية المسلحة.

---

[1] كتاب يتحدث عن الخطر الشيعي وعن الثورة الإيرانية، نشر باسم مستعار هو عبد الله الغريب، وتَبَيَّن فيما بعد أن مؤلفه هو الشيخ محمد سرور زين العابدين.

6. القطب السادس في النظام العالمي الجديد: العلماء المنافقين

هناك طرفين، قد نختلف على تقييمهما، وأنا أعتبرهما جزءٌ من النظام العالمي الجديد؛ الطرف الأول هو: علماء الإسلام المنافقين، فأنا أقول أنهم جزءٌ من النظام العالمي، وأنا أسميهم «العلماء المنافقون»؛ بحكم أعمالهم، بغض النظر عن حكمهم؛ فهؤلاء العلماء الذين يسعون لإضفاء الشرعية على الأنظمة المرتدّة – التي تُمَثِّل القاعدة الأساسية في النظام العالمي الجديد – وسحب الشرعية عن كل من يناوئهم – وبالتالي عن الحركات الإسلامية – عملهم نفاق بغض النظر عن حكمهم، وهل فعلوا ذلك ردةً أم جهلاً أو تأولاً أو إكراهاً؛ فهم جزءٌ من النظام العالمي الجديد، وجزءٌ من الطرف المعادي من معادلة الصراع.

7. الحركات الإسلامية التي قبلت النظام الديمقراطي

استطراد عن الديمقراطية:

الديمقراطية تُمَثِّل الرسالة السياسية لأمريكا والنظام العالمي الجديد؛ يقول نيكسون[2] في كتابه: "نحن لدينا رسالتين للعالم؛ واحدة اقتصادية: وهو النظام [الرأسمالي]، نريد أن نفرض هذا النظام على العالم وعلى الصين. والرسالة الأخرى سياسية: وهي النظام الديمقراطي."

فالنظام الديمقراطي هو صناعةٌ غربية بنسبة 100%. الديمقراطية بدأت من قبل خمسة آلاف سنة مع حضارة اليونان ثم انتقلت لحضارة الرومان ثم انتقلت إلى شِقَّيّ الرومان: الإمبراطورية الشرقية في القسطنطينية، والإمبراطورية الغربية، ثم جاءت القرون الوسطى فازدهرت الديكتاتوريات ثم قامت الثورة الفرنسية فاستعادوا النظام الديمقراطي وبقيت الحضارة الغربية حضارةً ديمقراطية إلى أن انتقلت إلى أمريكا فتولَّت راية الحضارة الغربية أمريكا، فرسالتهم الحضارية هي «النظام الديمقراطي».
والنظام الديمقراطي – ويجب أن نكون عدول في الشهادة – هو أفضل نظامٍ ابتدعه البشر، من حيث قدرته على البقاء وحلحلة المشاكل. ولكن بالنسبة لنا، يبقى نظام أرضي فاشل لا يتجاوب مع قدرة البشر ويخلق نكسات وأزمات شديدة؛ ولكن إذا قارنته بالنظام الديكتاتوري والنظام الملكي والنظام القهري وغيرها من الأنظمة، تجد أنه خيرها وأفضلها على البقاء قطعاً.

[2] ريتشارد ميلهاوس نيكسون، هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابع والثلاثين (1969–1974).

عودة للحديث عن الحركات الإسلامية التي قبلت النظام الديمقراطي:

فالحركات الإسلامية التي قبلت الديمقراطية، ودخلت في جسد الطاغوت، عن طريق دخول البرلمانات، أو عن طريق دخول الوزارات؛ يعني اشتركت في جهات التشريع بغير ما أنزل الله، هي جزءٌ من النظام الكُفري وإن ادَّعوا أنهم دخلوا البرلمان ليرفضوا هذا، يقول سيّد قُطُب: "هذا الذي جلس في البرلمان ليرفض، شارك في اتخاذ القرار وتحكيمه؛ بالإضافة إلى أنه أعطاهم شرعيةً بجلوسه معهم، بالإضافة لأنه حارب الله ورسوله، فالله ﷻ يقول: ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾، وهم يصرون بالقعود معهم. بل أعطوا لأنفسهم الحق في مناقشة بديهيات الدين، فالله ﷻ يقول: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾، وهم يقولون: لا فرق بين الرجل والمرأة؛ والله ﷻ يقول: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ وهم يقولون: نعم نجعلهم، فلا فرقَ بين الشيوعي والبعثي والعَلماني والمسلم، كلهم يجلسون معاً.

فالذين قبلوا هذا النظام وقبلوا رسالة أمريكا ودخلوا في الديمقراطية هم جزءٌ من النظام العالمي الجديد، بغض النظر عن حكمهم، فأنا لا أريد أن أدخل هنا في بحثٍ فقهي، وأردُّ على حججهم وتأولاتهم وبراهينهم، وهل هو مرتد أم معذور، فهذا بحثٌ آخر.

فهم دخلوا في فئة الطاغوت، فحققوا له شيئين؛ أولاً: أعطوا الشرعية للطاغوت، وثانياً: قطعوا الطريق على الجهاديين. فكثيرٌ من عامة الناس الذين كانوا متحمسين للجهاد الآن أصبح همهم البرلمان وانفضّوا عن الجهاد.

حصول شيءٍ من التمكين لأهل الباطل كالديمقراطيين، ليس دليلاً على أنهم على حق:

هؤلاء الناس قد يحصل لهم شيءٌ من التمكين كما حصل في السودان؛ فالغير مُتَمَكِّن من عقيدته قد يصيبه التذبذب، أنا أقول حتى لو تَمَكَّنَت هذه الحركات الإسلامية الديمقراطية ونجحت في الانتخابات، وأقامت حكومة «إسلامية» قائمة على نظام ديمقراطي لألف سنة سأظل أقول أن هذا المنهج ما أنزلَ الله به من سلطان.

أنا أذكر تماماً، أنه صار حوار بيني وبين الأخ عدنان عقلة – فَرَّجَ الله عنه – قائد تنظيم الطليعة، عندما كنت أعمل في الجهاز العسكري للإخوان المسلمين فقلت له: "يا أخي، لماذا لا تنسقوا بينكم كعسكريين في تنظيم الطليعة وبين الجهاز العسكري للإخوان المسلمين؟" فقال لي: "لماذا؟" فقلت له: "حتى لا تتضارب الجهود؛ فنحن سننزل لنعمل عمل عسكري." فقال لي: "أنا لا أخاف من هذا التضارب لأنكم أنتم لن تنزلوا ولن تكون هناك معركة." فقلت له: "لماذا؟" قال: لأن الله ﷻ قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾؛ فأنا على يقين أنكم لن يكون لكم عمل عسكري، وبالتالي لا حاجة

للتنسيق معكم."

قصة لقاء الشيخ مع الشيخ عدنان عقلة:

فكانت الناس كلها تقول: "الإخوان نازلين لحماة" وهو يُقسم بالله أنهم لن ينزلوا!! فكنت أتعجب منه. فقال لي: "أنا بقيت في الإخوان 12 سنة قبل حصول الجهاد وأعلم تماماً أنهم لن يجاهدوا ولن يقاتلوا ولن يدخلوا المعركة." لأنه ارتكز على قاعدة أساسية، وهي: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾. فأنا لا يهمني أمر هذه الجماعات، وإن فازت في الانتخابات؛ لأننا تربينا على أن هذا الكلام لن تقوم له قائمة؛ في السودان مثلاً عملوا حكومة، فإن كان فيهم خير سينصلحوا ويتوبوا ويطبقوا الشريعة؛ ولكن هذا الكلام يبقى في ميزان الشرع غير شرعي.

النقطة الأخرى: أن الطريق علمنا أن هذه نبضات؛ فالعبيدين الشيعة الكفرة – حتى عند الشيعة الإمامية – أقاموا دولة «خلافة» 200 سنة في مصر، فهل هذا دليل أن المذهب الشيعي صحيح؟ فحتى لو بقيت دولة الترابي 200 سنة تبقى دولة غير مسلمة؛ وقد يكون فيهم خيرٌ كثير، ولست الآن بصدد تقييم هل نحاورهم ونناقشهم ونعطيهم فرصة أم نحكم عليهم؛ ولكن أقول أن هؤلاء الناس، أي الحركات الإسلامية، التي قبلت النظام الديمقراطي جزءٌ من النظام العالمي الجديد.

تلخيص وشرح لأقطاب النظام العالمي الجديد:

فإذا أردنا أن نُلَخِّص أقطاب النظام العالمي الجديد، نقول أنه يتكوَّن، أولاً: من القوى اليهودية، وهي التي تدير كل شيء، وتقودها إسرائيل وحكماء صهيون؛ وأنا أثناء تحضيري لهذه المحاضرة راجعت كتاب [بروتوكولات حكماء صهيون] حتى أُخرج بعض الشواهد، فقلت: "سبحان الله، المكتوب في [بروتوكولات حكماء صهيون]، يُنفذ حرفياً منذ الحرب العالمية الأولى" فكل ما يجري الآن، هو من تخطيط حكماء صهيون.

حكماء صهيون، استطاعوا أن يرتكزوا إلى الحضارة النصرانية على طريقتهم؛ فالجزء الثاني من النظام العالمي الجديد هو أمريكا والغرب؛ فاليهود هم الذين يخططون واختاروا أن لا يجابهوننا مباشرةً (...)؛ وقالوا نجابههم بهذه الطريقة ونعمل على إيجاد قوة عسكرية ضاربة بحيث لو ظهر خطر نسحق هذا الخطر مثلما فعلنا في العراق؛ ففتتحوا القواعد ووضعوا حاملات طائرات. الذي يتأمَّل في خارطة توزيع القوات الغربية؛ يلاحظ ما ذكرنا؛ خاصةً توزيع القوات الأمريكية والبريطانية، لأن هناك توابع كثيرة، فحتى أمريكا اللاتينية يدخلونها بشكلٍ رسمي، حتى يعطي بُعد أن الحضارة التي تدير العالم مسيحية.

فهذه الدول الثلاث، أمريكا وإنجلترا وفرنسا، ثم وروسيا التي طلبت في الأسبوع الماضي أن تنتسب لحلف الناتو، ثم إيطاليا هم القوة الأساسية في هذا الحلف؛ وألمانيا لها الرغبة في أن تتدخل ولكن تلك الدول هي القوة الأساسية.

فقلنا يهود، ثم صليبين، ثم حكام مرتدين، ثم بدائل عَلمانية جاهزة فيما لو سقطت إحدى هذه الحكومات، ثم الطوائف الحاقدة على الإسلام وعلى رأسها الشيعة التي تدير كل شيء من قُمٌّ، بالإضافة إلى باقي الطوائف من: نُصيّرية وقديانية وبهائية وإسماعيلية ودروز وغيرهم؛ ثم مصيبة المصائب أن هؤلاء الحكام الذي يديرون كل اللعبة بالنيابة عن اليهود والصليبيين، ويقاتلوننا بأبنائنا ارتكزوا إلى الشرعية المعتمدة على أمرين: العلماء الذي أضفوا الشرعية على هذه الحكومات ومنعوا من قتالها، ثم: الحركات الإسلامية التي سحبت منا شرعيتنا، ولعبت بعقول الناس، فقالوا للناس: "سيتحقق الإسلام بالبرلمان وبالبرلمان الإسلام سيحكم، والجهاد كله قتل وملاحقات ومطاردات ومصائب" فتبدأ عملية التنازلات...

فالترابي يقول: "حلفنا مع القذافي، استراتيجي أصيل وليس تكتيكي" يعني كان بإمكانه على الأقل، أن يقول: "أنا عندي مصلحة" أو "أنا مضطر" فلم يقل ذلك بل قال: "استراتيجي أصيل وليس تكتيكي."
عبد اللطيف عربيات في البرلمان الأردني يقول للملك حسين بعد خطابٍ طويل منه: "مولاي الملك حسين المعَظَّم – حفظه الله – نحن مع كل كلمةٍ قلتها وكل موقفٍ وقفته منذ أن كنت، وقد أثبتتَّ أنك هاشميٌّ أصيلٌ كما كنت؛ وعربيٌّ أصيلٌ كما كنت." فهذا الرجل، وضع نفسه في ولاية كاملة – من الأول إلى الآخر – مع نظامٍ كُفري؛ وقال له: "أنا معك إلى آخر الخط" ولذلك لما طرد الإخوان من كل الوزارات احتفظ بعبد اللطيف عربيات في رئاسة البرلمان، وهو ما يزال هناك.

فهؤلاء الناس – من دون أن ندخل في التقسيمات الشرعية – يدخلون في طائفة الكُفر؛ بالإضافة إلى أنهم يشاركون في التشريع، والحكم بغير ما أنزل الله، يعني وزير العدل الذي انبثق عن ذلك البرلمان هو ابن المراقب العام للإخوان المسلمين فأصبح وزير العدل الذي مهمته الحكم بغير ما أنزل الله. فوزارة الظلم والكُفر سموها وزارة العدل وأعطوها لابن المراقب العام للإخوان المسلمين.

والكلام في هذا الموضوع يطول، وأنا فَصَّلت في محاضرات كثيرة عن هذا البلاء الحاصل من الحركات الإسلامية؛ وأقول: نحن الآن في بلوى وغفلة ولسنا في صحوة، فالحال سيءٌ جداً. وهذه النهاية التي ترونها الآن في أفغانستان، يعني كل الناس الذين كانوا يقولون لنا: "لماذا تشككون بالناس ولا تعطوهم فرصة؟" انتبهوا الآن إلى أين أوصلتنا قيادات الحركات الإسلامية؛ فانتبهنا الآن متأخرين، وليس لنا القدرة على إصلاح شيء.

فهذا النظام العالمي الجديد، هذه أطراف المعادلة فيه؛ كل طرف له دور، قد يقول لي أحدكم: أنت كفرت علماء الإسلام، وكفرت الحركات الإسلامية، أنا لا أُكَفِّر أحد جزافاً، وضوابط التكفير معروفة عند أهل السُنّة والجماعة، ونُشِر فيها كتب ودراسات بما يكفي، فالأعمال التي يقوم بها هؤلاء العلماء المنحرفين والأعمال التي تقوم بها الحركات الإسلامية من دخول البرلمان والوزارات هي أعمالٌ مُكفرة ولا أحد يستطيع أن يجادل في ذلك وهي دخولٌ في جسد الطاغوت وهي ولايةٌ للطاغوت، ولكن هذا العمل الكُفري ليس بالضرورة أن يجعل أولئك الناس كافرين.

يعني أنا واحد من الناس لا أعتقد أن ابن باز كافراً ولست مقتنعاً بهذا، ولو اقتنعت به سأقوله علناً، ولكن أقول أن هذا العمل كُفري، والجماعة عندهم موانع معتبرة عند أهل السُنّة والجماعة كالعذر بالجهل والعذر بالإكراه والعذر بالتأول الفاسد والعذر بالخطأ، فأنا الآن لا أحكم على هؤلاء بالكفر أو الإسلام ولكن أقول أن العمل كُفري ويؤيّد الكفرة ويدخلهم في طائفتهم، ونحن في حالة حرب. وأسألكم: "ماذا سيكون موقفهم منا إذا دخلنا في حالة حرب مع الأنظمة؟" سيُسموننا بغاة خوارج ويسمون الطغاة ولاة أمر، وسيحكمون على من يطلق طلقة بحد الحرابة.

قصة لقاء الشيخ مع الشيخين محمد عبده ومحمد سرور ومنهج جماعة سرور:

إذاً هم جزءٌ من النظام العالمي الجديد وهذا يشمل حتى من يدعون أنهم على المنهج السلفي؛ وضربت مثلاً بجماعة سرور، وغضب مني كثير من الناس؛ والبارحة جاءني شخص ليخبرني أن جماعة سرور معلنين الحرب على جماعة الجهاد في مصر وغيرها، ويقولون: "هؤلاء الذين يستبيحون قتال المخابرات والشرطة خوارج" لم يقولوا متسرعين أو متطرفين أو دمويين، بل قالوا خوارج.

أحد أشهر الإخوة في ساحة بيشاور ألقى خطاب في بيت الأنصار قبل سنة تقريباً، فقال: "الخوارج على ثلاثة أنواع؛ النوع الأول: يكفرون جميع الناس، والنوع الثاني: يكفرون الحكام وأعوانهم، والنوع الثالث: يكفرون الحكام." يعني حسب كلامه، نصف الإخوان المسلمين خوارج وكل جبهة الإنقاذ خوارج وكل الحركات الجهادية خوارج وكثير من المشايخ خوارج والشيخ محمد بن عبدالوهاب من الخوارج. وحتى لا تقول أن هذا رأيُ فردٍ واحد، أقول لكم، أنا جلست في هولندا مع الشيخ سرور وجلست مع محمد عبده، الشيخ سرور صار بيننا شجار وخرجت منه، محمد عبده كان هادئ جلست معه من بعد صلاة العشاء حتى الساعة ثلاثة صباحًا؛ فكان آخر الكلام أن قال لي: "تريد مني أن أكفر همام سعيد؟" وهو واحد من أعضاء البرلمان من الإخوان المسلمين، قلت له: "لا أريد منك هذا، ولكن أقول أنه من طائفة الكفر" فقال لي: "من طائفة الكفر،

يعني كافر" قلت له: "لا؛ أقول أنه من طائفة الكفر ولا أكفره" فقال لي: "الخطة الثانية أنك ستكفره" فقلت له: "إذا فعل ما يُلزم أن أكفره، فسأكفره" فقال لي: "بقي بينكم وبين الخوارج خطوةٌ واحدة." ولمن لم يصدق هذا الكلام، فلينظر في العدد السابق من مجلة [السُنّة][3]، وقد قرأت منه في محاضرتي الماضية، جاء فيه عن الشيخ سرور: "هؤلاء الذين تصدوا للفتوى بدون مقومات، ويستبيحون قتال الجيش والشرطة، وينزلون عليهم فتوى ابن تيمية؛ وفتوى ابن تيمية تطبيقها في هذا الحال من أجهل الجهل." فأقول: حتى تيارات عقيدتها سليمة لدرجة كبيرة، مثل جماعة الشيخ محمد سرور تلعب دوراً كبيراً – جاهلةً أو عالمةً – في الصدِّ عن سبيل الله وفي الوقوف في الطرف المعادي من المعادلة.

هذه المعادلة برمتها يقف في وجهها فقط التنظيمات الجهادية المسلحة ويقابلها كل الأطراف التي ذكرناها.

أثر التنسيق الدولي على الجهاد:

كان من الممكن في السابق أن يقوم أحد المجاهدين بعملٍ جهادي في مصر ولا يحتاج أن يضع في حسبانه إلا الحكومة المصرية. وأقول: لكن هذا الكلام، حتى تكونوا في بيّنة، وأنتم – إن شاء الله – رجال بالغين عاقلين راشدين وصلتم لذروة سنام الإسلام، فلا أنتظر أن ييأس أحدٌ منكم إطلاقًا ولكن يجب أن تعلموا، في السابق كان أحدُنا يواجه مخابرات بلده عندما يريد القتال، أمّا الآن فهو يجابه حِلفاً برمته، اليوم فهد بن عبد العزيز سيذهب لتونس من أجل مؤتمر الأمن الموحَّد، والمستشار الخاص به واللجنة الأمنية التي أعطت كل المعلومات هي المخابرات السورية، أما حفلات التعذيب وكيف قضوا على الثورة الجهادية فهي من تخصص الحكومة المصرية والسورية، كما قالت الحكومة تونس: "نحن نستفيد من خبرة، الحكومة المصرية والسورية، في ضرب الحركات الجهادية." فالآن هناك حِلف وهناك تنسيق أمني محلي ثم تنسيق إقليمي ثم على مستوى العالم العربي ثم على مستوى العالم الإسلامي ثم على مستوى الانتربول والمخابرات الدولية.

فكل واحد منكم، أخرج هنا إقامة فعليه أن يفترض أن اسمه ذهب من الحكومة الباكستانية عبر الانتربول إلى السفارة الأمريكية، ثم أعيد توزيع كل اسم إلى حكومة بلده؛ فهذا هو النظام العالمي الجديد، عملية تنسيقٍ أمني للقضاء على المجاهدين.

فالذي أريد أن أقوله: أن هذه هي أطراف المعادلة: يهود، وصليبين، وحكام مرتدين، وعَلمانيين من أحزاب المعارضة، وطوائف حاقدة.

[3] مجلة يصدرها الشيخ محمد سرور من لندن.

ضرب البدائل من العَلمانيين والطوائف المنحرفة:

ولذلك أقول: من الذكاء، أنك عندما تكون في حالة حرب مع حكومة مرتدة، ولتكن الجزائر مثلاً فمن الذكاء أن تضرب الحكومة وتضرب معها البديل المهيّأ، خاصةً أن البديل المهيّأ إنسان غير محروس، (...)، ثم الأقليات، خاصةً في مصر وبلاد الشام التي تضم أغلب الأقليات: الشيعة الإثنى عشرية، النُصيّرية، اليهود والنصارى في مِصر وبلاد الشام من الأقباط والمارونية وغيرهم. ومما زاد الطين بلة أن في صفوف الإسلاميين وفي صفوف الحركات الإسلامية؛ من هو سواء كان خائفاً أو متأولاً، أو يرجو مصلحةً، جاهلاً أو عالماً[4] مرتداً، انتسب إلى هذا الحلف.

حافظ الأسد جُدِّدت له البيعة أربع مرات في سورية، وكان هو المرشح الوحيد وخرجت النتيجة 99.14%، يعني الذين أعرفهم أنا فقط أكثر من 86.00%، ولكن هكذا خرجت النتيجة.

ولكن من الذي زكّى حافظ الأسد في حملته الانتخابية؟ زكّاه الشيخ البوطي الذي خرج في التلفزيون وقال: "نحن في دولة ديموقراطية والحمد لله، ونريد أن ننظم استفتاء ننتخب الرئيس، فمن أراد المشاركة فجيّد والذي لا يريد المشاركة فليس هناك إكراه، ونحن الآن في مرحلةٍ جديدة، وسيطلق سراح السجناء – وفعلاً أُطلق سراح عشرة آلاف سجين – وسيكون هناك انفتاح في الإقتصاد، وسنصبح دولة رأسمالية" يريد أن يغري الشعب بالاقتصاد؛ وأهل الشام تجار منذ رحلة الشتاء والصيف؛ يعني حتى الحركة الإسلامية والجهادية تجار وعندهم عقلية تجارية، (...). والرجل – البوطي– له وزن كبير في سورية، ولذلك هؤلاء المنافقين هم من أكبر المطيات التي لم تجعل مجال لإطلاق رصاصة واحدة في سورية. ويُكمل البوطي فيقول: "وقد همس الرئيس في أذني وقال: إن الصليبية تنخر في هذا الدين وعلينا أن نقف صفاً واحداً"، يعني الرئيس همس في أذنه حتى لا يسمعه أحد، لأنها مسألة سرية وحتى لا تعرف الصليبية وهو يعني كشف هذا الموضوع السري!!

(..) وأقول هذه المعادلة هي صورة للمعركة المقبلة التي ستكون بين طرفين يتصارعان؛ النظام العالمي الجديد بمقوماته الستة التي ذكرتها، ثم تيارات الجهاد المستضعفة التي لم تتبلور بعد؛ فالطرف الأول عنده الإمكانيات والصواريخ والتكنولوجيا والقدرات الضخمة والقنابل المتطورة...

هنا انقطاع في الصوت.

[4] هنا انتهى الملف الأول.

قتالنا مع العلماء والإسلاميين المنحرفين هو بالحجة والبيان وليس بالسيف والسنان:

و أريد هنا أن أُنبه لقضية مهمة، وهي أنه قد يقول أحدكم: "طالما نحن في حالة حرب، مع النظام العالمي الجديد؛ إذًا فكما قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾" ولكن أقول لكم أن هذا الكلام هو جائزٌ وصالح بحق اليهود والصليبيين والحكام المرتدين وأعوانهم ومن قاتل عنهم كطائفة على فتوى ابن تيمية وهذا ثابت، وكذلك الأحزاب العَلمانية وكل الكفرة، كما أفتى ابن تيمية بقتل المقدور عليهم من أهل الحرب المعادين لله ورسوله. فكل هؤلاء قتالنا معهم بالسيف.

ولكن قد نسأل: ما حكم قتال وقتل العلماء الموالون للطاغوت وما حكم قتال وقتل الحركات الإسلامية، التي دخلت في البرلمان؟ أقول أنني أرى، أن هذا الكلام غير جائز الآن، وغير صالح لعدم الوضوح؛ فالأصل أن من يقف في صف الطاغوت، فيقاتل كجزء من طائفته؛ ولكن ليس كل حكم يبقى على إطلاقه فهناك مسائل فيها من المفاسد ما ينسخ الحكم أصلاً؛ يعني يكون الحكم جائز فيُنسَخ وينتقل للتحريم.

فقتالنا مع اليهود والصليبيين، والحكام المرتدين والأقليات الكافرة؛ التي تكيد للإسلام، يكون بالسيف، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ أمّا العلماء، خاصةً الذين نشك أنهم وقعوا في هذا جهلاً ولعدم الوعي، فمواجهتهم لا تكون بالسيف وكذلك الحركات الإسلامية الديمقراطية التي هامش التأول عندها واسع، لأن فتح القتال وفتح باب الدم بين المسلمين الآن فيه من المفاسد ما لا يعلمه إلا الله. فأنا لا أقول بقتال هؤلاء الناس الآن ولا باستباحة دماؤهم.

وأقول القضية تتجه الآن إلى الوضوح؛ فقتالنا مع النظام العالمي الجديد سيُنهي مرحلة من الخلط فكثير من المسلمين وكثير من العلماء الذين لم تتضح لهم الرؤية من خلال المعركة التي ستشتعل مع اليهود والنصارى سيتخذ موقف، وكثير من المسلمين وكثير من العلماء الذين أخطأوا وكثير من الإسلاميين الذين دخلوا البرلمان ومَن يُؤيِّدهم، نرجوا ونظن بهم أنه مع مزيد من الوضوح ومزيد من فشل الخيار الديمقراطي سيتحولونَ إلى صف المسلمين أو يعتزلوا السياسة على الأقل.

ومع المعركة ومع مزيد من الوضوح، هناك صنف هو أقذر من يوجد في صفوف من يسمون بال «إسلاميين» سينحاز للطاغوت ويقف في وجه الإسلام. ومن خلال المعركة، فهؤلاء حكمهم واضح، وداخل في عموم قتال طائفة الكفر، حتى لو لم نكفرهم، لأنهم من طائفة الكفر؛ ولكن هذا الأمر لم يحصل بعد، وبيننا وبينه كثير من المراحل، حتى يتحقق هذا الوضوح. فلا أسمع من يقول: "أن أبو مصعب يقول: هؤلاء العلماء والديمقراطيين من الحلف، فيجب قتلهم وقتالهم" فالقضية ليست بهذه البساطة، فهذا الأمر فيه أحكام تفصيلية كثيرة وفيه من المفاسد الشيء الكثير.

خاتمة ومراجعة:

أحببت فقط أن أُفَصِّل، في النظام العالمي الجديد وهذا أصل المحاضرة لأن معظمنا يتصوَّر الآن أن النظام العالمي الجديد هو أمريكا فقط وبعض الإخوة يتصوَّر أنها أمريكا وإسرائيل وانتهى هنا، وبعضهم يضم لهما الحكام، وهذا كله من النظام العالمي الجديد. فقط أحببت أن ألفت النظر إلى الزوايا المخفية التي لا يعتبرها كثيرٌ من الإخوة من النظام المعادي وأضفت إلى هذا التصوُّر، الذي هو تسمية «النظام العالمي الجديد»، أو «الاستعمار الجديد»، أو «الحملات الصليبية الجديدة» أضفت إلى أمريكا واليهود والحكام المرتدين:

- الأحزاب العَلمانية المعارضة، والتي تشارك وتتهيّأ للحكم.
- الأقليات الكافرة التي تكيد للإسلام، وهذين الصنفين قد لا يختلف معي أحد حولهما.

ثم أضفت:

- علماء الإسلام الذين يوالون الحكام لسببٍ أو لآخر، بجهلٍ أو بعلم؛ فهم جزءٌ من الطرف المعادي.
- وكذلك الحركات «الإسلامية» التي دخلت في البرلمات وأصبحت جزءاً من الطاغوت؛ فهم جزءٌ من الصف المعادي.

فهذا الكلام كان نصف المحاضرة، والآن بعد أن أنهيت المحاضرة أريد أن أنتقل إلى الوثائق التي بيدي وأحاول أن أتذكر منها مع أن الضوء[5] لا يسعفنا. **[6]

[5] الظاهر أن الضوء انقطع في مكان إلقاء المحاضرة.

[6] الكلام تحت العنوانين: [قتالنا مع العلماء والإسلاميين المنحرفين هو بالحجة والبيان وليس بالسيف والسنان]. [خاتمة ومراجعة] قدمناه هنا لتنسيق الكلام مع أن الشيخ ذكره متأخراً في الملف الثاني عند الدقيقة 22:21.

قراءة ومناقشة وثائق متعلقة بالنظام العالمي الجديد

1. مناقشة دراسة استراتيجية أمريكية:

(...) العدد الأسبوعي رقم 26 جاء فيه سلسلةٌ من المقالات السياسية والثقافية؛ وفيها حلقة اسمها [أضواء على البغي الاستعماري الصليبي في النظام العالمي الجديد] فنقلت النشرة تقرير عن إحدى مراكز الدراسات الأمريكية وفيه تفاصيل المخطط للنظام العالمي الجديد وهذا التقرير نُشِرَ باللغة الإنجليزية ودرسته أحد مراكز الدراسات الاستراتيجية في السودان فترجموه ونشروه. وأقرأ لكم مقتطفات منه[7]، (...).

أولاً: الخطة الاقتصادية

والتقرير يحتوى على مقوّمين؛ مقوّم سياسي ومقوّم اقتصادي. فيقول في التصوُّر الاقتصادي:

أولاً: التحكُّم من قِبَل دول الحلفاء في سعر وتجارة النفط.

ثانياً: والتحكُّم باستخراجه والاستفادة منه من قِبَل الدول المنتجة وتحديد مُعَدَّل الإنتاج.

ثالثاً: فتح مجال استثمارات جديدة بأموال الدول العربية في دول المعسكر الشرقي. (...) ولهذا تسمعون الآن بالاستثمارات في الاتحاد السوفييتي وفي أوروبا الشرقية وفي سورية وفي الدول التي دخلت المعسكر الشرقي، وهذا الكلام حصل أول ما انتهت الحرب مع المعسكر الشرقي، ولهذا ترون الآن الأموال العربية تستثمر في بلدان أوروبا الشرقية فتشغِّل اليد العاملة الأوربية، في المعسكر الشرقي والعاملة في النهاية في خدمة اليهود.

رابعاً: وضع سياسات اقتصادية جديدة في التعامل مع الدول العربية (...)، قيام مشاريع إضافية في بعض الدول وتقديم معونات إقتصادية لمصر وسورية مقابل المشاركة في التحالف؛ قيام مشاريع مشتركة بين الدول العربية وفتح بنوك ومجالات استثمار وإلى آخره. فهم وضعوا تصوُّر اقتصادي كامل وشامل لتحقيق أهداف النظام العالمي الجديد.

[7] تم خلط فقرات التقرير مع شرح الشيخ لصعوبة الفصل.

ثانياً: الخطة السياسية:

ثم ينتقل لموضوع السياسة والاقتصاد، فيقول: "يجب أن تشكل قوة مشتركة، من الدول العربية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسورية، بالإضافة لتونس والمغرب وباكستان وإيران." فحقيقةً ملخص الأمر أنهم وضعوا خطةً لاحتلال المنطقة بأبناء المنطقة وأموال المنطقة (...)، فهذا التصوُّر هو تصوُّرٌ أمريكيٌّ دقيق؛ طبعاً هناك حكومات أثبتت هنا أنها عندها قدرة على البقاء مثل حكومة حافظ الأسد مع أنه كان من الممكن الإطاحة به بدرجةٍ كبيرة، وهناك حكومات (....) حسني مبارك، فهذا الرجل وإن كان وقف مع النظام العالمي الجديد ولكنه فشل فيما نجح فيه حافظ الأسد في ضبط الساحة اللبنانية، (.....).

يُكمل التقرير ويقول: "بالإضافة أن النظام الملكي لا بُدَّ وأن يُدعَم من قِبَل المشايخ والعلماء ولا بُدَّ أن يتجمَّل بشيء من تطبيق الشريعة وإقامة الحدود؛ والآن انتهت هذه المرحلة، إلغاء الاعتماد على المشايخ والعلماء والتوقف عن تطبيق الحدود وليس هناك سبيلٌ لهذا إلا بإزالة النظام الملكي وإقامة نظامٍ ديمقراطي." فحتى بعض القضايا التي كانوا يضحكون بها على المسلمين سيتركونها؛ فهم سيغيروا حكام الخليج برمته.

ثم ينتقل التقرير، لقضية غريبة جدًا، فيقول: "إشغال الشارع الإسلامي بقضايا تستهجنه" ويضرب مثال بقضية تحرير المرأة، يعني يقول: "يجب أن نشغل المسلمين بتفاهات وبحوث مثل بحوث الغزالي – هكذا ضرب مثال – في قضية تحرير المرأة" ولذلك لاحظ الآن البحوث، التي تشغل علماء المسلمين (...).

الذي لفت نظري البارحة، الشجار الحاصل في بيشاور برمتها حول مسألة تعدد الزوجات، (...) والخلاف لا يقول به عالم الخلاف بين ال (...)، يعني حصل قتال وشجار في قضية تعدد الزوجات ونُشِرَت مطبوعات وأقول بصرف النظر عن من يناقش بصدق وغيره، فأنا لا أعترض أن يدافع أحدٌ عن الحق ولكن أقول فقط حتى لا يعترض أحد: "أنا لا أعترض على البحث الفقهي." في أيام الخلافة العباسية عندما كانت الجيوش الإسلامية تسرح في كل أقطاب الدنيا ظهر فقهاء سُمّوا بالمدرسة «الآراتية»؛ يعني الذين كانوا يقولون أرأيت لو حصل كذا وكذا فما حكمه، ولكن متى نشأت هذه المدرسة؟ نشأت والخلافة قائمة وجيوش المسلمين تغزوا والحضارة منتشرة والأموال فائضة؛ فظهر هؤلاء الفقهاء وبدأوا يسألوا ويبحثوا قضايا مُضحكة، فأحدهم يقول: "ما هو حكم الصلاة على ظهر حمارة حامل؟" فهذا موجود في كتب الفقه، يعني واحد أدركته الصلاة، وهو على ظهر حمارته وهو يعلم أنها حامل فهل يصلي؟ ولكن هذا الكلام كان يتم في وقت لم يكن المسلمين في مِحنة.

الآخر يقول: "لو غسلنا ميت، فضغط أحدنا على بطنه فأخرج الميت ريحًا، فهل نعيد للميت وضوءه أم ليس على الميت تكليف؟"

والآخر يقول: "لو أخرجنا برغوث، وذبحناه وسلخناه وأخذنا جلده فهل يجوز الصلاة على جلد البرغوث؟"

آخر تصور نفسه أنه دخل في امرأةٍ وخرج، فسأل هل عليه الغسل؟ يعني دخل جسمه كله وخرج، فهل عليه الغسل أم لا؟

آخر يبحث مسألة: رجل وقع عن حماره، فانقطع صدغه، فخرج منه مَنِيُّه، فهل عليه غسل؟

حقيقةً، تذكرت مذهب المدرسة «الآراتية» البارحة وأنا أقرأ في النقاش الحاصل حول مسألة تعدد الزوجات، وهذا الكلام ذكرني بما قاله الأمريكان في هذا التقرير: "يجب أن نشغل الساحة الإسلامية بتفاهات" وضربوا مثال بحوارات محمد زهير.

هنا انقطاع في الصوت.

2. ميثاق الملك حسين، الذي ساهم فيه الإخوان المسلمين في الأردن[8]:

...الآن ننتقل لهذه الوثيقة الثانية، هذا هو الميثاق، الذي وقعه الإخوان المسلمين في الأردن، مع الملك حسين؛ حتى يدخلوا البرلمان، قالوا بكل صفاقة: "الثورة العربية الكبرى، هي ديمقراطية من أيام الملك عبد الله والملك حسين؛ ولكن إسرائيل هي التي عطلت المسيرة الديمقراطية في الأردن، بسبب عدوانها، والآن بعد انتهاء العدوان، سنعيد المسيرة الديمقراطية في الأردن."

وأنا اخترت أن أتكلم عن هؤلاء لأن الحركة الإسلامية في الأردن والإخوان المسلمين، وصلوا إلى سقف ما يسعى إليه الديمقراطيين فهم دخلوا البرلمان وأصبحوا الكتلة الرئيسية به وشاركوا في تشكيل الحكومة، وأصبح لهم 5 وزراء من 14 وزير في الحكومة، وهذا سقف ما يحلم به «الإسلاميون».

ونقرأ لكم هذا الميثاق لنقف على بعض الذي اتفقوا عليه كثمن للديمقراطية:

طبعاً هنا يتكلم عن قضية ميثاق الأحزاب السياسية وعلى ماذا يجب أن تتفق حتى يصرَّح لها بالعمل؟ ويقول: "الثورة العربية الكبرى، قامت ولا تزال في الإطار الديمقراطي والإطار القومي." وتحدث: "والذي يهمني، أن الملك حسين شكّل مجلساً اسمه المجلس التشريعي من 60 عضواً؛ رجالاً ونساءً من مختلف المشارب، فيهم الإسلاميين والبعثيين والشيوعيين."

---

[8] للإطّلاع على نص الميثاق راجع المحلق رقم 1

في هذه الأثناء نجد ابن عبد الرحمن خليفة شارك في تشريع الميثاق الذي ستقوم عليه السياسة الأردنية، (...) فاجتمعوا وخرجوا بالميثاق. هذا الميثاق تلزم به الآن كل الأحزاب السياسية، وهذا الميثاق موجود ومنشور، ذُكِرَت فيه كلمة الديمقراطية 50 مرة.

فالميثاق يشترط على من يريد أن يدخل من الأحزاب، ليس فقط أن يقبلوا الديمقراطية في العمل السياسي، بل يجب أن يهيكل حزبه وجماعته على الديمقراطية، يعني النظام يشترط على الإخوان المسلمين حتى يمارسوا العمل السياسي أن تكون الديمقراطية في بنيتهم الداخلية وليس فقط أن يمارسوا الديمقراطية. وأقول بغض النظر عن حكم المعينين وضوابط التكفير، هذا الكلام الموجود في الميثاق، هو كُفرٌ أكبر لا يختلف عليه اثنان من المسلمين، (...).

فهذا الكلام الذي اجتمعوا وشرّعوه كفر؛ فهم اجتمعوا وبقوا ثلاثة أيام يشرعوا حتى كونوا هيكل وهذا الهيكل هو الذي ولّد البرمان ولا يحق لرجل سواء كان إخواني أو شيوعي أو بعثي أن يمارس السياسة إلا بعد أن يعترف بهذا الميثاق، فهذا هو ثمن الدخول في الديمقراطية.

ولا أطيل عليكم، الميثاق تكلم عن قضايا التعليم وقضايا الاقتصاد وفي كل القضايا، فمما قال: "المرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات" وأجاز النظام الربوي ويقول: "التشريعات المالية حسب الدستور الأردني" يعني التشريع بغير ما أنزل الله (...).

3. وثائق حول مصير الحركات الإسلامية الديمقراطية:

أريد أن أقرأ عليكم عناوين من المشهد الاعتباري اليوم:

الصحف الإسرائيلية تقول: "انتقاضة جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، تشكل تهديد للأنظمة العربية، لاسيما في شمال إفريقيا، وأن على – الأنظمة – التمهل في إقامة الديمقراطية" فانظروا من الذي بدأ يطرح إيقاف الديمقراطية. هم بدأوا الآن يقولوا يا جماعة توقفوا، مع أن الداخلين في الديمقراطية منحرفين ولكن بدأوا ينذروا، وإيطاليا متخوفة من الجبهة لأنها قريبة من الجزائر، والأحزاب العَلمانية في الجزائر توحد حملتها ضد الجبهة، ولهذا ذكرنا الأحزاب العلمانية كأحد أقطاب النظام العالمي، الآن الأحزاب العلمانية كلها داخل الحكومة وداخل المعارضة تناسَت خلافاتها كلها وتوحدت حتى لا تحصل الجبهة على أغلبية تمكنها من تشكيل حكومة واحدة.

أحد زعماء المعارضة في تونس، ينذر بخطر الديمقراطية التي ستوصل الإسلاميين: "الإنقلاب العسكري هو الخيار الوحيد لمواجهة جبهة الإنقاذ" يعني ياريت أن يفعلوها.

باحث جزائري ليس في الحكومة ولا المعارضة ولا المخابرات: "باحث جزائري يعرب عن تخوفه من ضرب الحركة الإسلامية"

فهذا هو مصير الإسلاميين الديمقراطيين لمن يريد أن يعوِّل على الحل الديمقراطي.

4. وثائق حول ملف العلماء الموالين للحكّام:

هذا الملف الذي أمامكم، كله من أقوال العلماء وهذا الكلام يحتاج أن يكون عنوان محاضرة مستقلة وكنت قد أتممت بحث عن تفسير ابن كثير وتفسير سيّد قُطُب لبعض الآيات فجعلت فيه مقاطع من التفسير ولكن لن أقرأها الآن ولكن أريد أن أقول بعض الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾

وقال تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ۝ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأرض وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝ ساءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾

وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

فأردت أن أعرف أقوال السلف في هذه الآيات، فنقلت لكم مقاطع من التفسير ولكن لن أقرأها كلها الآن ولكن فقط سأنقل لكم الآن تفسير ابن كثير الذي هو على الطريقة القديمة بالتفسير بالمنقول، وتفسير سيّد قُطُب الذي هو التفسير القيادي أو التفسير الأدبي الذي يوضح بعض الظلال.

يقول ابن كثير في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ يقول تعالى ذاماً لليهود الذين أعطوا التوراة وحملوها للعمل بها ثم لم يعملوا بها مثلهم في ذلك ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ أي كمثل الحمار إذا حمل كتباً لا يدري ما فيها فهو يحملها حملاً حسياً، لا يدري ما عليه، وكذلك هؤلاء في حملهم الكتاب الذي أوتوه وحفظوه لفظاً ولم يتفهموه ولا عملوا بمقتضاه بل أوّلوه وحرفوه وبدلوه، فهم أسوأ حالاً من الحمير لأن الحمار لا فهم له وهؤلاء لهم فُهوم لم يستعملوها" ا.هـ. فيقول ابن كثير أن هذا العمل إذا وقع فيه أحدٌ من هذه الأُمَّة انطبق عليه المثل الذي ضربه الله، لعلماء بني إسرائيل.

ثم أنتقل للآية الشهيرة، التي تحكي قصة بلعام بن باعوراء، الذي قال عنه الله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ۝ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأرض وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾

فقط أحيلكم إلى تفسير ابن كثير وإلى أقوال السلف – رضوان الله عليهم – وإلى تفسير سيّد قُطُب لمن أراد، حتى ترَوْ كيف أنه كان عالم كبير جليل، ولكنه فُتِن...

فقط الذي أريد أن أقرأه لكم هذه الصفحة المنقولة عن المذكرة السورية وبالمناسبة أعتذر للإخوة عن عرض الكتاب للبيع لأن الكتاب كلف من ناحية (...)، وأعتذر جداً أن المذكرة لم تصل للإخوة وأنصح الأخوة بقراءتها وسأحاول أن أضع نسخة منها في كل بيت حتى يقرأها من لم يتيسر له أن يشتريها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه [فقه الجهاد من الفتاوى الكبرى]: "فالمرصدون للعلم، عليهم للأمة حفظ علم الدين وتبليغه، فإذا لم يبلغوهم علم الدين أو ضيعوا حفظه، كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُوْلَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ فإن ضرر كتمانهم تعدّى إلى البهائم وغيرها فلعنهم اللاعنون حتى البهائم ... فترك أهل العلم لتبليغ الدين كترك أهل القتال للجهاد وترك أهل القتال للقتال الواجب عليهم كترك أهل العلم للتبليغ الواجب عليهم، كلاهما ذنبٌ عظيم؛ وليس هو مثل ترك ما تحتاج الأُمَّة إليه مما هو مفوض إليهم، فإن ترك هذا أعظم من ترك أداء المال الواجب إلى مستحقه. وما يظهرونه من البدع والمعاصي التي تمنع قبول قولهم وتدعو النفوس إلى موافقتهم وتمنعهم وغيرهم من إظهار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أشدُّ ضرراً للأُمَّة وضرراً عليهم من إظهار غيرهم لذلك" ا.هـ.[9]

والكلام يطول لعلماء السلف عن هذا الباب فالمطلوب من العلماء أن يكونوا هم الدرع الحصين للأُمَّة وبعد قليل سأنقل لكن بعض تصريحاتهم – العلماء المنافقين – حتى لا يقال أنني افتريت على أحد.

هنا انقطاع في الصوت.

[9] مجموع الفتاوى (28/ 186 – 189) والشيخ تخلل نقله لكلام ابن تيمية شرح، فأحببنا نقل نص كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

...فلا أحد يقول لي: العالم الفلاني تاريخه كذا وكذا والداعية الفلاني تاريخة كذا وكذا في نُّصرة السُنّة وفي الدعوة لله. هذا الكلام عند رب العالمين فأنا لا أستطيع أن أعرف هل كان هذا الرجل دعي أم كان مخلص؟ ولا أعرف هل فُتِنَ هذا الرجل أم لم يفتن؟ وقلوب العباد بين اصبعين من أصابع الرحمن، في حالات كثيرة لا أستطيع أن أُميِّز هل هو جاهل أم غير جاهل، وهذه ليست مهمتي ولا يهمني الماضي بل يهمني ما أراه من أعمال لها أحكام في الشريعة، يعني نحن في حالة حرب مع الحكام ومع اليهود والنصارى فيخرج عالم فيقول "هؤلاء الحكام شرعيين" وكذا وكذا، فهذا العمل له حكم في الشريعة.

ونريد أن نأخذ من فقه السلف الصالح حكم هذه الأعمال وهناك كتاب جيد جداً، اسمه [الإسلام بين الحكام والعلماء][10]؛ جمع فيه المؤلف كثيراً من روايات السجلات التي حصلت بين كثير من علماء السلف وحكام زمانهم مع أن أغلبهم كانوا خلفاء وحكام شرعيين يحكموا بما أنزل الله ومع ذلك حصل بينهم وبين كثير من علماء السلف شجارات وكان العلماء يقفون فيها وقفات ناصعة سجل لنا التاريخ منها الكثير، من أحمد بن حنبل إلى العز بن عبد السلام وغيرهم.

سمعت قريبًا شريط للشيخ عبد الرحيم الطحان، اسمه [هداية الأسياد في اختلاف الناس] أو شيء من هذا القبيل؛ فروى رواية عن أحد علماء وأئمة الحديث، اسمه محمد بن أسلم الخرساني أنه لما دخل على عبد الله بن طاهر وكان رجلاً مثل الحجاج، شديد وصاحب بطش؛ فكان العالم لا ينظر إلى وجه الأمير فالأمير نظر إلى العالم، وقال له: "مالك لا تنظر إلى السماء؟ وكان عمر بن الخطاب – وهو خيرٌ منك – ينظر إلى السماء؟" فقال له محمد بن أسلم: "وما لي لا أنظر إلى السماء، وهل يأتِ الخير إلا من السماء؟ ولكن حدثنا الثقات عن سفيان الثوري أن النظر إلى وجوهكم معصية"[11] فهو أمير معين من خليفة شرعي يحكم بما أنزل الله ولكنه رجلٌ ظالم ولذلك يقول له هذا العالم "النظر إلى وجوهكم معصية."

فهذا المثال غيضٌ من فيض، لا ينتهي من تاريخ علماء الإسلام، من عصر التابعين وتابعيهم إلى أيامنا هذه؛ في تاريخ قريب كان أحد شيوخ الأزهر، في عصر الملك فاروق – نسيت اسمه – كان جالساً في المسجد فدخل الملك فاروق وكان العالِم ماداً رجليه، ربما عنده ألم في رجله. فدخل فاروق فلم يقم ولم يسحب رجله فانزعج فاروق. وهذا الكلام ليس من أيام الصحابة بل بالأمس القريب.[12] فانزعج الملك فاروق، فقال له بعض علماء السوء: "بدل أن تنزل به العقوبة، ابعث له شيئاً

[10] تأليف عبد العزيز البدري. عالم عراقي من مدينة سامراء، أعدم في عام 1969، على يد نظام عبد الكريم قاسم الشيوعي.

[11] جاء في سير أعلام النبلاء (202/12) للإمام الذهبي: قال الإمام الرباني شيخ الإسلام محمد بن أسلم الخرساني: لما أدخلت على عبد الله بن طاهر، ولم أسلم عليه بالإمارة، غضب وقال: عمدتم إلى رجل من أهل القبلة فكفرتموه، فقيل: قد كان ما أنهي إلى الأمير. فقال ابن طاهر: شراك نعلي عمر بن الخطاب خير منك، وكان يرفع رأسه إلى السماء، وقد بلغني أنك لا ترفع رأسك إلى السماء، فقلت برأسي هكذا إلى السماء ساعة، ثمّ قلت: ولم لا أرفع رأسي إلى السماء؟ وهل أرجو الخير إلا ممّن في السماء؟ ولكنّي سمعت مؤمل ابن إسماعيل يقول: سمعت سفيان يقول: النظر في وجوهكم معصية، فقال بيده هكذا، يحبس.

[12] انتهى الملف الثاني وابتدأ الملف الثالث.

من المال وسترى كيف يدخل بلاطك ويصبح واحداً من حاشيتك" فبعث له المال، فلما وصل رسول الملك، قال له الشيخ: "ارجع إلى فاروق، وقل له الذي يمد رجليه لا يمد يده" وهذا القصة كانت من عشرات السنين فقط، فهذا دأب العلماء[13].

ودار الزمان، والآن نحن صبّحنا الزمان باحتلال لأرض المسلمين وبحملةٍ صليبية، فإذا بنا نرى طوابير العلماء تصطف تريد أن تهلل وتبارك.

الشيخ أبو بكر الجزائري – عليه من الله ما يستحق – يقول: "مجيء أمريكا فيه من الخير وفيه من فضل الله ما يستأهل منا سجوداً لا نقوم منه." ومعي هنا وثيقة، نشرت هنا في نشرة اليوم: الشيخ أبو بكر الجزائري يقول: جلست وابن باز ندعوا للمؤتمرين في مؤتمر السلام في مدريد أن يوفقهم الله" فمن يقصد بهذا الكلام؟ هل يقصد فاروق الشعر وزير خارجية النُصيّرية في سورية أم الوفد الفلسطيني الذي أغلبه نصارى يفاوضون عن الفلسطينيين؟ فهذا الوفد المؤلَّف من الباطنية والنُصيّرية والكفرة والملحدين والمرتدين واليهود والنصارى، يقول أبو بكر الجزائري أنه جلس هو وابن باز يدعوان لهم، ويبرر ذلك بأن يقول: "المسلمون الفلسطينيون تَعِبوا، والحجر لا يقابل رشاش، ونحن لا يحرم علينا أن نهادن اليهود" ثم لا ينسب هذا الخزي له بل ينسب هذا الخزي للرسول ﷺ، فيقول: "نهادنهم كما هادنهم الرسول ﷺ" فينسب هذا الخزي وهذا الفجور الذي لا يُطاق إلى الرسول ﷺ، فيقول فَعلَ الرسول ﷺ فنفعل مثله. فقال: "نهادنهم ونلتقط أنفاسنا، فإذا نقضوا قاتلناهم كما قاتلهم الرسول ﷺ"

ولذلك هؤلاء العلماء هم جزءٌ من النظام العالمي الجديد، فهو نقل قال: "أنا كنت قاعد أنا وابن باز" ومعي هنا الفتوى التي أصدرتها هيئة كبار العلماء في جماعة جهيمان – رحمه الله – وجماعته، وأنا لست هنا بصدد البحث هل جهيمان أخطأ أو لم يخطأ، وإذا كان الذي حصل كما روي وكما تواتر تقريباً أنهم استباحوا القتال في الحَرَم في وقت الحج وبنوا ما فعلوا على أحلام ورؤى فلا شكَّ أن هذا خطأ ولكن لست الآن في صدد تقويمه، ولكن ماذا كتب ابن باز في فتوى الإعدام أو فتوى القتل؟ هو يستنكر عليهم فيقول: "كيف يفعلون كذا في أشهر الحج وكيف يفعلون هذا بناءً على المنامات؟" ثم يقول: "كيف يفعلون هذا والبلاد فيها حكومةٌ شرعية تحكم بما أنزل الله وأولياء الأمر – بارك الله فيهم – والدنيا أمان ونحن بألف خير" (...).
فاستغلَّ هذه الحادثة – بغض النظر هل أخطأ الناس أم أصابوا – لشهادة الزور بهذا الشكل ولعلنا نقول: في تلك الأيام لم تكن القضية واضحة ولكن الآن جاء الاحتلال وخرج الشيخ ورأيتموه كلكم في الفيديو والفتاوى.

---

[13] القصة هي بين الشيخ سعيد الحلبي وجبار الشام إبراهيم بن محمد علي باشا وجرت في المسجد الأموي في دمشق.

معي هنا ملف فيه أكثر من مائة صفحة فيها فتاوى معظم العلماء الذين تكلموا في قضية «الاستعانة» أكثر من مائة صفحة، كلام العلماء الذين حضروا مجلس الاحتلال، فيهم من علماء الجزيرة والشام ومصر وعلى كلٍّ ليس بيننا وبين ابن باز وعلماء الجزيرة مشكلة، كل علماء الإسلام. اجتمع هؤلاء الناس عندما دعت السعودية في مؤتمر مكّة لحرب الخليج، فاجتمع 392 عالِمٍ فكان نسبة الحضور 384، 384 شخص إسلامي، حضروا من كل أقطاب العالم الإسلامي، من علماء وصحفيين وكُتّاب وشعراء وفقهاء حكوميين مثل شيخ الأزهر طنطاوي ومستقلين مثل أبي الحسن الندوي والقرضاوي والغزالي وغيره. وخصصت لهم الأجور واستُقبِلوا استقبالاً ملكياً على السجاد الأحمر ونقلوهم بـ «رولز رايس» إلى دار المؤتمر، كل هذا حتى يحوّروا المسألة من مسألة احتلال كامل سافر وعملية انتهاك إلى قضية «استعانة» وبعد ذلك ينظروا في فقه الاستعانة.

وأقول أولاً: القضية ليست قضية استعانة ولو كانت السعودية حكومةً شرعية ربما جازت لهم الاستعانة بشروطٍ معينة، ولكن القضية هي دعوة مرتدٍ لصليبيٍّ لحرب مرتدٍ آخر فهم جعلوها دعوة إمامٍ مسلم – يحكم بما أنزل الله – لأهل الكتاب لحرب باغٍ أو كافرٍ؛ بحسب اعتباراتهم لصدام. وأنا عندي نسخة كاملة لفتوى ابن باز في تحريم الاستعانة بالكفار، نُشِرَت في مجلة البلاغ، وتوجد منها نسخة في المذكرة السورية حَرَّم فيها الاستعانة بالكفار مطلقاً بذلك، وعندما سأله المجاهدون في سورية عن استعانة الإخوان المسلمين بالبعثيين العراقيين فَحَرَّمَ ذلك؛ (...) فجاء هنا ونقضها وبرر استعانة السعودية بالأمريكان ثم بدأ يقول: أولياء الأمر والحكومة الشرعية والأمر وإلى ذلك.

ثم انتهت هذه القضية ومَرَّت، وجاءت قضية مؤتمر السلام في مدريد؛ وأنا كنت متيقن أن الذي برر احتلال بلاد المسلمين وبرر للنصارى أن يفعلوا ما فعلوا سيصوغ بيع فلسطين وسيصوغ مؤتمر السلام، كنت متيقناً ومطمئناً أن هذا سيحصل، وفعلاً خرجَ علينا أبو بكر الجزائري ليقول أنه كان جالساً مع ابن باز ليدعوا الله أن يوفّق المجتمعين في مؤتمر مدريد، ولم يحدد من يقصد، طبعاً لعله يقصد الوفد السعودي فالمؤتمر شاركت فيه كل دول الطوق (الأردن، لبنان، مصر، سورية، ومنظمة التحرير، بالإضافة لمعظم البلدان العربية وعلى رأسها السعودية) التي دخلت فيه بصفة مراقب.
ثم مَرَّت هذه القضية والآن هناك حركة في السعودية لنشر شيءٍ من المعرفة والفِكر عبر نشر الأشرطة ونشر المنشورات، وسمعت أن الحكومة أعلنت جائزةٍ ضخمة لمن يأتِ بمن نشر أحد هذه الأشرطة فالحكومة لم تجد حلاً أفضل من ابن باز فطلبت منه أن ينشر فتوى بتحريم نشر المنشورات والأشرطة فأخرج فتوى نُشِرَت في صحيفة الشرق الأوسط: "ونُفتي بحرمة تداول المنشورات التي تجرح في أمن البلاد والتي كذا وكذا؛ وأنصح الناس أن يعودوا إلى دينهم، وأن يعبدوا ربهم، ونحن في بلادٍ يُحكَمُ فيها بالشريعة وكذا وكذا." يعني يا إخوان، إذا سوّغنا كل هذا الأمور؛ سوّغنا قتل جهيمان وجماعته لأنه أخطأ، ثم سوّغنا الاحتلال لأن القضية غير واضحة، ودعا إلى مؤتمر السلام فأمضينا القضية، ولكن الآن الناس تريد أن تنشر العلم والذين يكتبون ليسوا رعاع، مثل الشيخ (...) وسلمان العودة وغيرهم، فهؤلاء هم الذين يكتبون والناس تتناقل أشرطتهم

ونصائحهم فيأتِ ابن باز ويندد فيهم. وصنع ابن باز من هيئة كبار العلماء ما يمكن أن نسميه «الناطق الرسمي باسم رب العالمين» لأنه لا يقول لك رأيي كذا، لاحظ في كل تصريحاته يقول: "والآن نقول لكم رأي الشرع ورأي الإسلام ورأي الدين"، طيب من جعل منكم المتحدث الرسمي بالدين؟ قل أنا رأيي في هذه الأحوال كذا، ورأي علماء آخرين كذا. وهذا الكلام صنفت فيه وارجعوا لبعض المقالات التي كتبتها وهناك مقالة بعنوان [فاتيكان المسلمين].

أريد أن أختم وأقول: يا إخوان قضية العلماء والحكّام قضية قديمة، قِدَم التاريخ البشري والوجود الإنساني. في الحضارات الإنسانية الأولى كان رئيس القبيلة بجانبه من يعاونه في حُكم القبيلة وهو الكاهن. فالكاهن كانت مهمته أن يمرر أوامر رئيس القبيلة بالسحر والجن فيعطي بصبغته الدينية سلطةً لرئيس القبيلة. ثم ظهر فرعون الذي كان يستعين بالسحرة حتى يسوّغوا له الحكم، فكل ما تخرج له قضية يقول للناس هؤلاء السحرة والكهنة الذين يعرفون الدين ويعرفون الحق ويَطلب منهم أن يشهدوا، فيشهدوا ويحلوا له المشاكل.

تطورت الحضارة وجاء الدين المسيحي فظهر القيصر والامبراطور فكان بجانبة دائماً البابا، فلا يَتَعَيَّن ملك ولا يَتَعَيَّن وليُّ عهد إلا أن يأخذ الشرعية من البابا. وبلغت سلطة البابا أن امبراطور ألمانيا في أوج قوته اختلف مع البابا، فخلعه البابا – نزع منه الشرعية – وقال: "كل واحد يتبع الامبراطور فلن تُقبَل صلاته ولن يدخل الجنة" فالناس خلعت الامبراطور، وراح الامبراطور وحجَّ من ألمانيا إلى الفاتيكان مشياً حتى يرضى عنه البابا، وترجع له سلطة الامبراطور.

فهذه أهمية السلطة الدينية على قلوب الناس. فجئنا نحن في الإسلام – بفضل رب العالمين – ليس لدينا بابا وليس لدينا فاتيكان، وجعل الله الصلة بينه وبين عبده مباشرةً، فلا تحتاج أن تعترف عند القسيس ولا تحتاج أن يتوب عليك أحدٌ سوى الله، فجزءٌ من المسلمين انحرفوا وضلّوا وجعلوا للدين هيكل كهنوتي وهم الشيعة، فجعلوا آية وحُجّة وحوزة، فدينهم كهنوتي مثل دين النصارى. فنحن أهل السُنّة نجونا – والحمد لله – من هذا، فجاءت لنا الآن هذه الدولة التي تريد أن تصنع للمسلمين مجلس «هيئة كبار العلماء» وصرفت عليه الملايين وطبعت مئات الألوف من المنشورات يوطدون في قلوب الناس أن هذا الهيكل وعلى رأسه ابن باز هو المرجعية للمسلمين وهو الذي يحدد لهم ماذا يريد رب العالمين وهو الذي يحدد لهم الصحيح من الخاطئ.
والذي لفت نظري في فتوى منع المنشورات والأشرطة التي نشرتها صحيفة الشرق الأوسط ما وُصِف به ابن باز؛ فقالوا: "... وأضاف أكبر مرجع ديني إسلامي في العالم..." بكذا وكذا، فهذه التعبيرات يحاول شياطين الإنس والجن أن يمرروها علينا، لأنها عندما تكررت كثيراً، فتبرمجت عقول الناس أن "قال ابن باز وقالت هيئة كبار العلماء" تأخذ وينتهي الموضوع سواء وافقه العلماء أو خالفوا وسواء كان هناك أدلة شرعية أو لم يكن.

ولذلك أقول أن هؤلاء العلماء هم جزءٌ من النظام العالمي الجديد. وأقول بسبب أن قدسية العلماء في نفوس الناس أكبر من قدسية الحركات الإسلامية ومن دخل البرلمان، فمن تجرأ أن يتكلم بالحق في العلماء فمن باب أولى أن يتكلم عن الحركات «الإسلامية» المنحرفة.

هنا حصل انقطاع في الصوت وأحد الحضور سأل الشيخ.

بعد مؤتمر مكّة وبعد حرب الخليج عُقِدَ مهرجانٌ آخر غير الذي برروا فيه «الاستعانة» أطلقوا عليه اسم «مهرجان الجهاد»، وهذا المهرجان جمع له معظم الذين حضروا مؤتمر مكة وتحدث في الحضور ابتداءً من السيد طنطاوي إلى القرضاوي إلى علماء المغرب وعلماء سورية، فقال الشيخ ابن باز: "النصر ورمضان مناسبتان عظيمتان..." يعني دخل علينا رمضان واحتلت بلاد المسلمين في نفس الوقت فيا فرحة أمة الإسلام!!!

جاء في الوثائق: الدعاة يأكدون أن الشعوب الإسلامية ... خادم الحرمين الشريفين يقول كذا ... ابن باز يقول كذا ... الندوي، البروفسور سيّاف وأربكان، القرضاوي ... الشيخ القطان يُهدي 10 آلاف دشداشة للفارين من جيش العراق...

ابن باز: "الضرورة توجب الاستعانة بالقوات متعددة الجنسيات."

وقارن هذا مع كلامه القديم، ابن باز يقول: "لا يجوز الاستعانة بأهل الكفر على أهل البدعة." فالفتوى الأولى للسعوديين والثانية للسوريين.

ابن باز يقول: "تحرير الكويت من أعظم نعم الله على أهلها وعلى المسلمين"

"الشيخ ابن عثيمين يوضح حيثيات فتوى استدعاء القوات الأجنبية – بالعنوان العريض – اعتمد العلماء في فتواهم، على قاعدة دفع أعظم الضررين بأخفهما"

وبالمناسبة كثير من الإخوة العدول المجاهدين القدماء هنا في الساحة من ذهب إلى ابن عثيمين وراجعه في الفتوى، فقال له: "القوات الأمريكية منتشرة في كل السعودية، وليس فقط في منطقة الخرج، وهذا احتلال" فقال له: "هل تتصور أنني لا أعلم، أنا أعرف أنه احتلال" فقال له: "فلماذا أصدرت فتوى؟" قال: "أخطأت". فقال له: "إذًا تراجع" قال له: "لا أتراجع، اذهبوا إلى ابن باز وهو يتراجع." فقال له: "ابن باز محاط بالمخابرات وإلى آخره، لا أستطيع أن أكلمه". فقال له: "نقيم على الضرورة." هل يجوز للمسلم أن يقيم على الضرورة، يبقى يأكل لحم الخنزير والميتة، ويقول لك: أنا ليس عندي غيرها، فإذا قلت له: قم وتحرك مائة كيلومتر ستجد الطعام الحلال، فيقول لك: أنا هكذا أريح لي، آكل لحم الخنزير فيشبعني.

فقالوا له: "لا يجوز للمسلم أن يقيم على الضرورة" فقال له: "صحيح" فقالوا له: "هل يجوز للسعودية، أن تقيم على الضعف العسكري، ولا يعدوا حتى يستغني عن القوات الأجنبية" قال: "لا" فقالوا له: "أفتنا بوجوب تدريب المسلمين، حتى نخرج من هذه الضرورة". فقال لهم: "اخرجوا من عندي" (...)، الآن هذا الكلام كله حسب الضرورة...

دعا فضيلة إمام وخطيب المسجد الحرام عبد الرحمن السديس؛ وهذا الرجل، والله أصبحت لا أطيق أن أسمع أشرطة القرآن بصوته، كنا قديماً نبكي عندما نسمعه وهكذا أراد الغربيون وضربوا عصفورين بحجر، دمروا سمعة العلماء، فالآن نحن عندما تبرأنا من العلماء فمن أين نأتي بعلماء؟ فهم ضربوا عصفورين بحجر، وتحقق فينا حديث الرسول ﷺ: ((ذهب العلماء، فاتخذ الناس رؤوساً جهالاً فضلّوا وأَضَلّوا))

أحد الإخوة قال لي: "أنا لا أستطيع أن آخذ أحكام الطلاق من ابن باز" فقلت له: "يا رجل هو رجل عالِم" فقال: "يا أخي نأخذها من عالِمٍ آخر"

ثم يُكمل السديس ويقول "لقد جاءت الكلمة الثانية – يقصد كلمة الملك فهد – بما تحتاجه الأُمَّة في هذه المرحلة بالذات؛ وكانت بلسماً شافياً ودواءً ناجعاً وطريقاً واضحاً. وتكلم الملك بما يرضي جميع المسلمين، لكل ما جاء في كلمة خادم الحرمين الشريفين، إنني في هذا المكان المبارك – يعني الحرم – أؤيِّد وباسم المسلمين جميعاً هذه الكلمات الناصحة لولي أمر هذه البلاد حفظه الله تعالى وأعزّه بجنده ونصره على أعداءه." لعنة الله على الظالمين، وهذا الكلام من مجلات رسمية، ووكالات الأنباء السعودية، وكذلك خطيب المسجد النبوي قال نفس الكلام.

طبعاً هذا كاتب صحفي أخذته الحمية، فجعل يكتب تحت عنوان "مؤتمر الضمائر النقية والقلوب النقية" ثم يقول: "علماء الأُمَّة يحاربون الفتنة ويرفضون الظلم."

ثم نأتي إلى هنا، إلى مسألة (حتى لا يقول لي أحد أن ابن باز لا يعرف هذه الأمور)، فأنا لم أعد أقتنع بهذه القضية، وهذا الدليل؛ هذه ورقة وقعّها كثيرٌ من العلماء ورفعوها إلى ابن باز حتى يزكيها ويرفعها للملك فوقّع عليها ابن باز ورفعها للملك وهي حول مخالفات شرعية. ثم بعد ذلك نشرت فماذا كانت ردة فعل ابن باز؟ كان الرد ما نشرته مجلة المسلمون: "هيئة كبار العلماء تستنكر طريقة نشر وتوزيع ما كتب لوليّ الأمر عن أمور يراد تحقيقها"، يعني فهيئة كبار العلماء استنكروا طريقة إشاعة هذه القضايا، يعني كان يجب أن يضعوا هذا الخطاب في ظرف والظرف في ظرف أكبر حتى لا يشاهدها أحد... (...).

فابن باز ومن معه، وقّعوا على العريضة ووقعوا على شجب العمل فعندما جاءهم طلبة العلم وتكلموا معهم وقّعوا على العريضة؛ فلما نشرت العريضة وقعوا على شجبها، (...).

هنا مسألة، أن ابن عثيمين أفتى بعدم جواز تهنئة قوات التحالف بأعيادهم فخادم الحرمين الشريفين يهنئ الكفار نيابةً عن شعب وحكومة السعودية فتصادمت تهنئة الملك مع فتوى ابن عثيمين فصدر هذا المرسوم الملكي من مدير إدارة الشؤون الدينية:

"... بشأن انتشار فتوى الشيخ محمد بن عثيمين باللغتين العربية والإنجليزية، بعدم جواز تهنئة غير المسلمين بأعيادهم، فيطلب التوجيه السامي بالتصدي لهذه النشرة ومنع انتشارها والقضاء على صداها بين صفوف القوات المشاركة وتأثيرها على نفوسهم، وقد أمر صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء، باعتماد تنفيذ التوجيهات"

(.......)

ثم خرج الشيخ (...) – جزاه الله خيرًا – ورفع مذكرة بمناسبة مؤتمر السلام ورفعوها لابن باز؛ يقولون له – وطبعاً الكلام طويل – (...): "إن الصلح المزعوم هو عبارةٌ عن هدنة مطلقة غير محدودة بمدة زمنية، لم يجز الفقهاء إلا مدة صلح الحديبية فلا يجوز مهادنة اليهود بإطلاق ... النقطة الثانية: إن تاريخ اليهود حافلٌ بالغدر. النقطة الثالثة: أن الاستسلام بمؤتمر مدريد سيُوقعه عن الأُمَّة، أناسٌ لم تخولهم الأُمَّة وهم لا يمثلونها ولا يُؤتمنون على مصالحها ويضرب مثلاً بهذا كالنظام النُصيّري في سورية، فهل يجوز أن حكام النُصيّرية يوقعوا اتفاقاً عن أهل الشام؟"

فهل بعد هذا الكلام الذي وصل للشيخ، هناك من يستطيع أن يقول لي أن الشيخ لا يعرف وليس عنده خبر؟ إذا لم يكن يعرف، معناها إما أنه اختلط أو أحمق أو خرف وأصبح مرفوع عنه القلم، وهذا يعني أنه ليس أكبر مرجع ديني في العالم بل رجلٌ قَدَّمَ ما قَدَّم وذهب عقله. فإمّا أن تقول لي أنه يعرف ما يحصل حوله، أو تقول لي ما سبق. قال لنا بعض الموجودين هنا ممن زاروه، قالوا: "والله وجدنا عنده، من التقارير والرسائل والنصائح، ما يجعلنا نعجب من كل الأرشيف، أنه (...) ؛ فهناك أدلة متواترة، أن هؤلاء العلماء يعرفونه" وأنا لم أقل هذا الكلام لأن بيني وبين السعودية مشكلة، فليس بيني وبين السعودية إلا الذي بيني وبين كل الأنظمة في العالم العربي، ولكن لأن المشكلة هناك ضخمة، وأيضاً بسبب أنهم جعلوا منهم «بابا الفاتيكان».

فهؤلاء الناس يعلمون قطعاً، ولكن بقي أن نقول أنهم يتأولون في سكوتهم على تجنب إحداث فتنة وأنهم يقولون: "لو قلنا هذا الكلام، فستحصل فتنة بين الناس؛ ولهذا نحن نسكت عن هذا." وهذا الكلام مرفوض.

عندي وثيقة هنا: "الشيخ ابن باز يحذر من التعجل في إطلاق التكفير والتفسيق والتبديع بغير بينة وبرهان" نحن تعلمنا التكفير من الوهابية، أنا لم أكن أكفر أحد قبل أن أقرأ وأتعلم كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فعندما جئنا لنطبقها اعترضوا علينا!!!

ويقولون في مجلة الشرق الأوسط: "وأشار أكبر مرجع ديني إسلامي في العالم إلى أن كثير من الكلام الذي قيلَ في الأشرطة وعلى منابر المساجد لا حقيقة له؛ وإنما هو من التوهمات" فهم يقولون ويصفوه أنه أكبر مرجعية دينية في العالم؛ يعني الذي يتكلم ويخالفه فهو يعصي الله بزعمهم، فجعلوه «الناطق الرسمي باسم رب العالمين».

"أصدر وزير الأوقاف السعودي بأمر أئمة الجمعة والجماعة بياناً طالبهم فيه بالامتناع عن التطرق في خطبهم إلى مؤتمرات السلام في الشرق الأوسط." فهذا الكلام يجعلنا نحتسب كل ضرر يأتي من وراء التحذير منه، ولن ألقي بال لما سيقال. حالة احتلال، واحد في المعسكر غضب مني وقال: "لماذا لم تتكلم على أي شيخ سوري وكل العلماء الذين تتكلم عنهم سعوديين؟ ولماذا المحاضر سوري وكل القائمين بالمعسكر في جلال آباد جزائريين وتتكلمون عن السعوديين؟"

فقلت له: يا أخي لا بأس، إذا تريد أجمع لك قول العلماء المنافقين من السوريين وغيرهم:

- في الجزائر، محمود النحناح، وقف في وجه الإنقاذيين وقال: "ديكتاتورية المدافع – يقصد حكم العسكر–، خير لنا من ديموقراطية الإنقاذ" وتحالف مع الحكومة.
- التلمساني، كان الندوي إسماعيل كلما وقع في أزمة يأتِ لتهدئة الطلاب، كنت أخرج مع المظاهرات. ثم يخرج محمود الهضيبي فيقول: "نحن خير للحكومة أن تضعنا؛ لأننا نحن الحاجز بين تصرف الشباب."
- في ليبيا، لا أعرف ولا عالِم لأن القذافي لم يترك أحد.
- إذا دخلت على تونس، هناك الحركة الإسلامية نفسها منحرفة؛ الغنوشي يقول: "الحكم الأول والأخير في قضية الكفر والإيمان هو الشعب."
- تدخل الجزائر، تجد العديد من العلماء المنافقين.
- تدخل على المغرب، هناك العلماء أجازوا السجود للملك، علماء المغرب بطولهم وعرضهم يجتمعونَ في رمضان، فيشرح لهم القرآن الملك الحسن، ثم يجتمعونَ في العيد، فيخرج لهم الملك الحسن على الحصان الأبيض فيخر له العلماء ركوعاً، ويقولون هو من قبيل سجود الشكر الذي أجازه الشرع كما سجدت الملائكة لآدم.
- في سورية، الشيخ البوطي وهو من أكبر مشايخ سورية، يقول: "هؤلاء الذي في بصيرتهم حَوَل، الذين تركوا الدعوة إلى الله وذهبوا إلى حكامهم ليكفروهم؛ لو تفرغوا لخدمة الإسلام لكفوا الناس شراً كثيراً، حيث أنهم تترسوا بالناس فاضطر الحاكم أن يضربهم."
- الشيخ محمد عوض، وهو من كبار أهل العلم والتصوُّف في سورية، تحاورت معه هنا في بيشاور، فقال لي: "خربتم البلد وبهدلتموها، لماذا لا ترجعوا لسورية؟" قلت له: لماذا نرجع؟ فقال لي: "اربحوا الانتخابات واحكموا البلد، – وبدأ يضرب لي مثال – هذا الشيخ فلان..." **[14] ثم قال لي: "أنتم متكبرين، وعملكم كان ضد إجماع أهل العلم" (...).

[14] انتهى الملف الثالث وابتدأ الملف الرابع

- في الأردن، الذين دخلوا البرلمان يقولون للملك: "مولاي الملك حسين المعَظَّم". الشيخ عُمَر بن قطيف صار وزير الأوقاف، فلمّا خرج من الوزارة بدأ (...)؛ قالوا له ولكن أنت كنت الوزير، فقال: "أنا لم أكن على شيء." فالحمد لله أنه واحد على الأقل خرج من هذه القضية (...).
- لما بناظير بوتو زارت اليمن، فدخل مفتي اليمن عندها، وقال لها: "تجوز ولاية المرأة في الإسلام"، فكل الصحف نشرت: "سماحة مفتي اليمن يفتي بجواز ولاية المرأة" (...).

وإذا كان هذا هو حال علماء الجزيرة وعلماء العالَم العربي، فكيف بعلماء الأعاجم؟! فالقضية نكبة، ولذلك أن أعتقد أن الحلف صحيح أصله اليهود والنصارى، ولكنه يرتكز إلى الحكام المرتدين في بلادنا، وهذه هي طبيعة المعركة وهؤلاء الناس خلفهم بدائل من الكتل العَلمانية، يعني في الجزائر هم كانوا في صراع مع الحكومة، فعندما شعروا أن الحكومة في حالة حرب مع الإنقاذ تحالفت الحكومة مع كل الأحزاب العَلمانية، ثم تأتي الطوائف الحاقدة من الشيعة وإيران وغيرها، ثم يأتي هؤلاء الناس.

فأنا أقول: لا يهمني هل هذا الإنسان عالم أو جاهل، ولكن الذي يهمني أن هذا الإنسان شَكَّلَ مجموعةً من العلماء الذين فتحوا الطريق أمام الاحتلال ونظفوا كل شيء يحتمل أن يقاوم الاحتلال، ولم تدخل القوات البرية إلا وهي تعلم أن حالة من الموت الشديد تجتاح البلد. مستحيل أن بلد فيها 10 ملايين سعودي، و10 ملايين مسلم من كل الجنسيات، لم تُسَجَّل فيها ولا حالة لمقاومة الاحتلال، لأن الناس تقول: "لو كان هناك من يجب أن يتكلم، لكانوا هؤلاء العلماء."

أمّا الناس الذين دخلوا في البرلمان فننقدهم أيضاً لأنهم أضفوا الشرعية على النظام، وأصبحنا نحن البغاة الخوارج، حتى الحركات الإسلامية التي تعتبر نفسها سلفية الأسلوب خرجوا من الإخوان حتى يُصلحوا المنهج وغيره، مع ذلك يقولون علينا خوارج، فقالوا: "يكفرون الحكام، ويستبيحون قتال الجيش والشرطة، فهؤلاء خوارج"؛ ولمن لا يصدق، فعليه أن يطلع على مجلة [السُنّة] التي يصدرها الشيخ محمد سرور.

فهذه هي المعادلة السياسية للنظام العالمي الجديد. فالمعركة محسومة وسنربحها – بإذن الله – ولكن سندفع فيها خسائر كبيرة، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

الإجابة عن الأسئلة

السؤال الأول: هل صحيح أنه روي عن الإمام أبو حنيفة أنه قال: "لو صعد عالم على المنبر، وقال بحق حاكم ظالم أنه عادل فقد كفر (..)؟" لأنني أذكر أنني قرأت هذا الكلام في كتاب الصلاة ... الأخ ذكر ما قلته، ويسأل هل صحيح هذا الكلام؟

الإجابة: أنا أذكر أنني قرأت، أن خطيب جمعة صعد المنبر، وشهد على حاكم ظالم، بأنه عادل كفر. وذكرت أن الشيخ أحمد شاكر في مرةٍ من المرات في حضور الملك فاروق قام الخطيب وقال أن فاروق عادل وكذا... فالشيخ أحمد شاكر بعد الصلاة قال: "لقد كفر إمامكم فأعيدوا صلاتكم"، وقام فصلى فصلوا وراءه. (...) وهذا الكلام أنا ذكرته لأنني قرأته، وأذكر – إذا لم تخني الذاكرة – أنني قرأت هذا الكلام في باب صلاة الجمعة في كتاب الصلاة للشيخ أحمد شاكر والله أعلم، وسأبحث عنه فإذا اكتشفت أنه خطأ فسأسحبه ولكن هذا ما أذكره. وذكر لي أحد الإخوة هذه الواقعة: أن رجل شهد على الملك فاروق بالإسلام، فقال الشيخ أحمد شاكر: "لقد كفر الإمام فأعيدوا صلاتكم."

السؤال الثاني: الأخ يقول: السلام عليكم ورحمة الله، ما هي مؤشرات وعلامات العلماء المنافقين؟

الإجابة: أنا سبق وقلت أن ما فهمته من الدين وما أعتقده أن العالم يصبح منافق ومرتد ويخرج من الإسلام إذا اجتمعت فيه ثلاثة شروط، ولا أريد أن أطبق هذه القاعدة الآن على أحد، وقد سألت عنه بعض كبار أهل العلم هنا في بيشاور فقال لي: "هذا الكلام صحيح، ولكن لا تحتمله عقول الناس." فهذه الشروط الثلاث هي:

الشرط الأول: أن يكون العالم موظفاً لدى الدولة، يقبض منها أجراً.

الشيخ الألباني أخرج الكثير من الفتاوى الضالة، ولكن كلنا يعلم أن الشيخ الألباني عالِمٌ مستقل ولا يقبل من أحد مالاً، فالرجل طورد في سورية وهرب للعراق وأغضبَ السعودية في بعض المواقف ولكنه رغم هذا قال قتل الأمريكان غدر. فأنا ليس عندي شك أن الرجل صادق وأنه قال ما يقتنع به، ولكن فقهه السياسي أعوَج رغم عظم قدره وعلمه وإسهامه في الحديث ونشر العِلم، ولكن أقول أن الشيخ ليس موظفاً عند أحد، فإذا أخطأ في الفتوى فيكون من خطأ فقط وليس من أجر.

الشرط الثاني: ليكون العالم منافق؛ أن يشهد على الكفرة بَيِّني الكُفر بالإسلام، فيقول: "هؤلاء مسلمين"، كما قال الشعراوي والغزالي في البيان الذي أخرجوه في مصر وقال بالحرف الواحد: "أعمال العنف غير مبررة، ذلك لأننا لا نعلم أن حُكّام مصر قد ردُّوا لله حكماً" فهذا من أكبر الفرية، على الله ﷻ فإمّا أن هذا الرجل مجنون لا يعلم ما يقول، وإمّا أن

الرجل منافق، وأنا أرجح الثاني. فمن يريد أن يعذر بالجهل نقول هذا ليس صحيح، ومن يريد أن يعذره بالإكراه فنقول هناك أصلٌ مهم وهو ما قاله الإمام أحمد بن حنبل: "لا إكراه إلا بالسيف" فليس هناك أحدٌ من العلماء عُرِضَ على السيف. ومن يريد أن يعذره بالتأوُّل نقول أن ما قاله الرجل تمَّ عن سبق الإصرار والترصُّد، فهو قال بوضوح: "ذلك أننا لا نعلم أن حُكّام مصر قد ردُّوا لله حكماً" فيشهد على الكفرة، يعني العاهرات في مِصر يأخذ منهن ضريبة دخل، فكيف يدعي أنه لا يعلم أن حُكّام مصر لم يردُّوا لله حكماً.

الشرط الثالث: أن يشهد على من خرج عليهم من المؤمنين بالبغي والانحراف والغلو، أمّا الذي عنده تأوّلات أخرى لمن يعلمها يعذره، وأنا بالنسبة لي الحكم واضح.

السؤال الثالث: ما هي جهودكم، لتوحيد صف المجاهدين العرب هنا في بيشاور؟

الإجابة: أولاً، أنا لا أعتقد بإمكانية توحيد المجاهدين العرب في بيشاور لأن المجاهدين العرب في بيشاور ليسوا جماعة ولا يمتلكوا مقومات جماعة فهم جماعات؛ وأول مقوّمات الجماعة هو وجود منهج واضح وصاحب السؤال يعلم المناهج المتعددة التي توجد في الساحة. ثم ثاني الشروط وجود قيادة واحدة، لا وجودهم في بلد واحد في بيشاور، فأيُّ عاقلٍ ينظر إلى ساحة بيشاور لا يخطر بباله أن يقوم بعملية توحيد للعرب وإنما قد يخطر بباله مثلما خطر ببال الشيخ عبد الله عزام وأبي عبد الله أسامة بن لادن؛ أن يقام مجلس يَنظُر في ظروف العرب في هذا الساحة، وقد فشلت كل الجهود لأسباب عديدة.

أمّا ما تسألني به عن جهودي؛ فأنا أذكر عندما جئت هنا أول تقرير كتبته كان لإصلاح وهيكلة الجهاد العربي والأفغاني، العسكري والمؤسساتي؛ فكتبت الدراسة ورفعتها للإخوة، فبعد شهر تواضع قليلاً وأدركت بعض المعلومات وقلت إصلاح المجاهدين العرب والأفغان مسألة كبيرة؛ فكتبت دراسةً لإصلاح الجهاد العربي، العسكري والمؤسساتي. فبعد فترة تواضع أكثر، تركت المؤسسات، وقلنا لنصلح الهياكل العسكرية، فوضعت تقرير لإصلاح الوضع العسكري لكل العرب، ثم أدركت أن هذا الكلام غير معقول فكل التقارير فشلت، فوضعت دراسة لإصلاح الجهة التي كنت أعمل بها ثم وجدت أن هذا الكلام غير ممكن وأن القضية متشعبة جداً؛ فوضعت دراسة لإصلاح الزاوية التي كنت أعمل بها ضمن الجهة التي كنت أعمل بها ثم وصلت لنتيجة أنه يجب أن أضع دراسة واحدة لإصلاح وضعي أنا ونفسي وعائلتي.

فأقول أن هذه القضية هي أحلام في عقول الإخوة ولكن لا يمكن تنفيذها فأهل بيشاور ليسوا جماعة وليس فيهم مقوّم من مقوّمات التوحيد، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

السؤال الرابع: السلام عليكم ورحمة الله. دائمًا ما تتحدث عن مشكلاتنا، فلماذا لا تتحدث عن حلول عملية حقيقة؟

الإجابة: يبدو أن الأخ لم يتابع كل المحاضرات التي ألقيتها، وأقول أن 99% من عمل الطبيب هو عملية التشخيص، وبعد إنجاز هذه المرحلة يستطيع أيُّ طبيب أو إنسان عنده الخبرة في الطب أن يدخل مباشرةً في الحل، فأنا أتكلم عن المشكلات لأنه فعلاً عندنا مشكلات كثيرة جداً، ولأن هذا هو الجانب الأصعب ولأنني لا أستطيع أن أنتقل إلى الحلول بدون تشخيص. فإذا اتفق معي 60% من الحاضرين على تشخيص المشكلة، فبها ونعمت؛ فعندما آتي وأطرح الحلول، فطبعاً (...) كل واحد عنده تصوُّر. فأنا أريد أن أُشَخِّص الحالة بدقة وأقول الحكم الشرعي كما أنقله عن العلماء ولا أُفتي؛ فأنت اسمع عني التشخيص وأنت وقيادتك اعملوا تصوُّر للحل لأنني أنا لو عملت لكم تصوُّر فقد لا نتفق. وقد يكون تصوري مأساوي جداً ... كما قال الشاعر:

فظيعٌ جهلُ ما يجري	وأفظعُ منهُ أن تدري

فكلما تعمقت في فهم المشكلة تتضاءل أمامك فُرَصُ الحل، فإذا كان عندك في زاوية حل معين فحله أنت. طبعًا على رأيي أن الجهاد فرض وأنه يجب أن يكون حسب قناعة الشخص فمن كان عنده قناعة في جبهة مثل جبهة أفغانستان فليقاتل في الجبهة وينصر المسلمين ويؤدي الفريضة. وقلت في محاضرةٍ سابقة أنني أرى أننا لا نُغيّر في قدر الله شيئاً. فالله تعالى أمرنا أن نقاتل فسنقاتل ولكننا لن ننصر ولن نُغيّر في قدر الأُمَّة. الذي ينتفع وينتصر هو نفس العبد، فالذي يؤدي الفريضة ينتصر والذي يتخاذل عن أداء الفريضة (...)، أمّا الأُمَّة فقد كتب الله عليها متى ستنتصر ومتى ستنهزم، فأنا مسؤولٌ عنها وجئت لها لأؤدي الفريضة، وأحاول أسدد وأقارب، وأرى أن الحمل كبيرٌ جداً، فإذا حاولنا ولم نستطع فلا بأس علينا، لسببٍ بسيطٍ جداً، أننا نحمل تراث مئات السنين من القعود.

فأقول: من كان في جبهة مقتنعٌ بها فليعمل فيها، ومن كان في تنظيم تصدى لهدف من أهداف المسلمين، فليعمل به؛ ومن كان لم يرتبط في جبهة ولا في تنظيم فيمكن أن يجاهد بشكلٍ فردي؛ هناك واحد مغربي، طعن الصليبين أثناء الحرب – حرب الخليج – وهناك شخص في الأردن كذلك. يعني إمّا أن تقاتل في جبهة أو تقاتل في تنظيم أو تقاتل لوحدك، فالذي يقاتل في جبهة يسمع ويُطيع أمير الجبهة التي يقاتل فيها، ومن كان في جماعةٍ منهجها على الكتاب والسُنّة، سلفية العقيدة جهاديةُ المنهج، فليبقَ في جماعته، فأنا لا أنصحُ أحداً أن يخرج من جماعته لأنه سيخرج من خلل إلى خللٍ آخر، ومن كان يرى أنه عبقري ولا تسعه هذه الجماعات فلا بأس أن يؤسس جماعة ولكن إذا كان سيؤسس جماعة لها نفس منهج الجماعات الموجودة فليبقَ فيها، أمّا إذا كان عنده شيء جديد فليمضي فلعله هو المنقذ. أمّا إذا أراد أن يعمل بشكلٍ منفرد،

فأعداء الله في كل الدنيا من صليبين ويهود وحكام والصحفيين الذين يشتمون الله ورسوله وآياته والضباط الذين عذّبوا المسلمين. ولكن عليه أن يسأل نفسه قبل العمل: هل عمله حلال أم حرام؟ وهل في عمله مفسدة على المسلمين؟ فالتشخيص الصحيح هو الذي يولد المعرفة أو الحل، فأنا أُشخّص وأتصوَّر أن جهلنا للتشخيص الصحيح أدى بنا إلى أن كل تصوراتنا للحلول خاطئة، وكل هذه المحاضرات نحتسبها عند الله ﷻ، فقط حتى نصل للتشخيص الصحيح.

السؤال الخامس: (...) جزاكم الله خيراً هل يجوز أن نقاتل مع صدام حسين والمنظمات الشيعية ونبعث على نوايانا؟ وما رأيكم في جماعات بيشاور التي تجعل الولاء البراء على الانتساب للجماعة ولا تسمح إلا بأعضائها بالتدريب في معسكراتها؟[15]

الإجابة: الكلام هذا متشعب، فأقول: أولاً، الرسول ﷺ يقول: ((وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ)) فالراية العمية أفتى الرسول ﷺ بأن القتل تحتها ميتة جاهلية، فما دام أنك تعلم أنها جاهلية فلا يجوز القتال تحتها.

وهناك كثير من المسلمين تأوَّل فعمل مع حكومة العراق البعثيّة في جماعة عدنان سعد الدين وقلنا لهم: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فإذا لم يكن الجهاد ممكن إلا مع هؤلاء وأُحيطَ بنا، فمعناها سقط الجهاد عنا للعجز. فإذا أُحيطَ بنا ولم نستطع أن نقاتل نتوقف ولا نقول أن الحل عند النصارى والحل عند الشيعة، فنحن لا نقاتل مع صدام ولا مع الشيعة؛ لأنها ميتةٌ جاهلية. وهناك كثيرٌ من الإخوة الطيبين يقاتلون تحت منظمة التحرير وهناك جماعاتٌ متأولة، تقول نأخذ مالها ونقاتل فهذا الكلام يجرح العقيدة ويجرح الولاء البراء، وفيها مصائب كثيرة من الناحية الشرعية. ثم من ناحية تحقق المصلحة أقول: ليس هناك مصلحة لأن هؤلاء الناس يعصروننا مثل الليمونة ثم يرموننا، وأكبر دليلٍ على ذلك أن إيران جندت الكثير من شباب فلسطين وشمال إفريقيا في أوروبا بالإضافة للشباب الشيعة ونفذت فيهم عمليات؛ فلما اكتُشِفت الخلايا وأُلقي القبض عليهم؛ فكل الشيعة الذين اعتقلوا في أوروبا طالبت بهم إيران وضغطت على فرنسا ودفعت المليارات حتى أخرجتهم، حتى الذين قتلوا أوربيين منهم فأخرجت الشيعة، أمّا السُنّة الذين ناصروهم وعملوا معهم فتبرأت إيران منهم وتركوهم وانتهى الموضوع.

فأقول هذا الكلام شرعياً لا يجوز، ثم ليس فيه مصلحة. وثالثاً: أقول هؤلاء الناس خبيثون جداً ويبعون ويشترون، فمثلاً إيران سلمت قوائم بأسمائهم الشباب الذي تعاونت معهم، في مرحلةٍ من المراحل.

[15] السؤال غير واضح وهكذا اجتهدنا بسماعه.

أنا إلى الآن عندي شك لا يقل عن 45%، أن صدام يؤدي لعبة الاصطفاف من أول حرف إلى آخر حرف، فمن هذه اللعبة سيقول لهم والله (...) فهؤلاء الناس ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾. فهذا الحل مغلق وإن أغلقت عليك السبل إلا هذا فلا تجاهد؛ لأنه سقط عنك الجهاد، كما قال ابن تيمية: "إذا تعذر الجهاد سقطت الفريضة، وتوجب الإعداد." (...) فأن تذهب إلى الشيعة وصدام وهذا الكلام لا أبداً، والله أعلم.

لا تضع نصب عينك القتال كهدف، فنحن نؤدي فريضة، فنؤديها بحسب أحكام الشرع؛ نحن علينا أن نجاهد، والجهاد فيه قتال وفيه رباط، فإذا أُحيطَ بنا فانتهى الموضوع، و ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

الحالة الثانية: أن تكون ابن جماعة، ثم دخلت فتستفيد من الأجواء وكل الجماعات تتكتم فيما عندها وهذا من حقها، فلا يمكن أن تستقدم عضو وتدربه وتمتحنه وتدخله معسكر (...) وأنا أقول هذا الكلام وليس عندي معسكر وليس عندي جماعة، حتى لا يُقال أن أبو مصعب يُدافع عن الجماعة الفلانية ولكن أنا أدافع عن أن من حق الجماعة أن لا تستقبل إلا أعضاءها في معسكرها وهذا من الضرورة؛ لأننا في حالة شائكة أمنياً، يعني شخص من جماعتك قد يكشفك أمنياً. فأنت تعبت على معسكر وبينته وشغلته ودفعت فيه فيأتي واحد ويقول: "اعمل لي معروف، أنا أريد أن أتدرب معكم" فيعرف كل المعلومات، مَن القائد ومَن يقيم الصلاة. ثم الذي فتح معسكر من حقه أن ينظمه، فهو فتح مكان وأوقفه لأمرٍ معين، فلا أحد من حقة أن يلزم أحداً في المعروف، وأنا لا أدافع عن جماعة معينة، ولكن أقول لأسباب أمنية يحق للجماعات أن لا تدخل في معسكراتها إلا من توافق عليه.

أمّا من يقول أن التدريب في بيشاور متخلّف، فوضع المسلمين كله متخلّف، ولكن أقول أن الجهاد والقتال يقوم على مقوّمات، في المقام الأول عقديّة وفي المقام الثاني نفسيّة سيكيولوجية، ثم في المقام الثالث عسكرية. حجم المعلومات العسكرية عند الشباب في بيشاور فيها تخمة و كثير، كثير؛ وهناك كثير من المجاهدين كان أول طلقاتٍ يطلقونها هي في الجبهة، فلم يطلقوا النار في أي معسكر، فقط أخبروهم بالطريقة نظرياً فأطلق النار، فهناك من قتل شخص في أول طلقة أطلقها في حياته. فليست القضية قضية زخم في التدريب، وإن كان له أثَر وإن كان ضروري وإن كان كذا، ولكن ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. على حد علمي ولي أربع سنوات أتردد إلى هذه الساحة ودخلت معظم المعسكرات، وعملت في التدريس، مستوى التدريب بلغ مستوى عظيم، وتكون مخطئ لو تصورت أن عند الشيعة أو عند صدام أكبر من هذا. والخبرات التي تراكمت في بيشاور هي خبرات حقيقةً رفيعة قياساً للتدريبات التي تتم عند الآخرين، ولكن أضيف زخم وشهرة انه والله الحرس الثوري عنده (...)، هذا هو التدريب. فالتدريب الموجود كافي جداً لمن يريد أن يجاهد، فإذا كان عندك العقيدة القتالية الكافية وعندك قدرة نفسيّة فعلاً على الصمود والممارسة، فأقول أن المعلومات العسكرية الموجودة

الآن، أعلى من مستوى عقيدة القتال، فالعلّة ليست في المعسكرات، العلّة في إرادة القتال نفسها. فإذا تمكنت أن تتدرب، في معسكرات الجماعات فجيد، وإذا لم تقدر، فهناك كثير من المعسكرات العامة المفتوحة فتستطيع أن تدخل فيها، وأنا أقول أن المعسكرات المفتوحة العامة، فيها تدريب كافي والله أعلم، وإن كان فيها أخطاء كثيرة ويمكن أن تكون أفضل من هذا، وقد كتبنا دراسات وتناقشنا مع الناس، ولكن سبحان الله، العقول تختلف، أنا وضعت برنامج ولم يقبلوه، آخر وضع برنامج .

أمّا يقول قضية الولاء والبراء للجماعات؛ فكما قلت لك، القضية الأمنية تجبر الجماعات على أن لا تقبل إلا أعضاءها ولكن مع ذلك، أقول الحقيقة هناك شيء من ذلك موجود وليس في طريقة التفكير ولكن (...) شخص كان عندك في الجماعة ثم خرج ودخل في جماعة أخرى، معظم الذين كانوا يعرفوه من الجماعة القديمة يعاقبوه (...)، فقضية الولاء والبراء كلمة كبيرة ولكن (...).

سبحانك اللهم بحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك.

الملحقات

المُلحق ا

ميثاق الملك حسين (الميثاق الوطني الأردني) الذي أقرّته وتبنته جماعة الإخوان المسلمين الأردنية[16]:

الميثاق الوطني الأردني

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة تاريخية...

الفصل الأول

الميثاق – أسباب وأهداف

واستكمالاً لمسيرة البناء الأردنية وتعزيزاً لها، أصدر جلالة الملك توجيهاً سامياً بتشكيل لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني يُرسي قواعد العمل الوطني العام ويحدد مناهجه ويوضّح معا لم الطريق إلى المستقبل ويضع نواظم عامة لممارسة التعددية السياسية باعتبارها الركن الآخر للديموقراطية بالاستناد إلى الثوابت الدستورية والتراث السياسي والوطني، وإلى الحقائق القائمة في المجتمع الأردني، وبما يضمن استمرار مسيرة التقدم الوطنية والتحول الديمقراطي في البلاد، ويجنبها التعثر والتراجع.

وقد نصَّ الدستور الأردني على جملةٍ من الثوابت والقواعد العامة التي تنظم أسلوب الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية، وتعامل الشعب الأردني مع هذه الثوابت والقواعد منذ قيام الدولة الأردنية وتوطد أركانها واعتبرها مسلمات لا اختلاف فيها لأنها نابعةٌ من

[16] راجع موقع رئاسة الوزراء للأردن.

صميم قناعاته ووجدانه ومصلحته، وتتمثل تلك الثوابت والقواعد في الاعتزاز بالهوية القومية للشعب الأردني، نسباً وانتماء إلى الأُمَّة العربية والإيمان بالإسلام ديناً للدولة، وحضارةً وثقافةً للشعب.

- ولما كان الالتزام بهذه الثوابت والقواعد من شأنه أن يجعل استمرار النضال الأردني الوطني والقومي نحو مستقبلٍ أفضل، مهمة أساسية ملقاة على عاتق الحاكم والشعب، على حد سواء.
- ولما كان استمرار التلاحم بين القيادة والشعب من أهم الضمانات لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية.
- ولما كانت المرحلة التاريخية التي يجتازها الأردن والوطن العربي بعامة حافلة بالتحديات والأخطار التي تهدد مصير الأُمَّة وتنذر بالهيمنة على إرادتها وحريتها وإفقادها القدرة على مواكبة التقدم العلمي والحضاري ومنعها من استثمار مواردها لمصلحة أبنائها ومن مشاركتها الأُمم الأخرى في بناء مستقبلٍ أفضل للإنسانية كلها.
- ولما كان المواطن العربي الأردني يتطلع إلى النهوض وإلى توفير أسباب القوة اللازمة للدفاع عن وطنه وضمان أمن المجتمع الذي ينتمي إليه ويتحلّى بإحساسٍ مُرهَف بالمسؤولية وإدراكٍ عميق لأهمية مشاركته في صنع مستقبله ومستقبل أبنائه ضمن أطرٍ ديموقراطية، وقواعد مؤسسية راسخة مستقرة.
- ولما كان مضمون الديموقراطية يتعزز بتأكيد حقوق الإنسان المعترَف بها دولياً وإنسانياً، وضمان حقوق المواطنة التي كفلها الدستور الأردني وهي الحقوق التي حفل بها تراثنا العربي الإسلامي العظيم، وأكّدها وكرّمها تكريماً شديداً، بما في ذلك حق الناس في الاختلاف في الرأي، وحق المواطن رجلاً كان أو امرأة في تغيير أوضاعه وتحسين أحواله بالطرق المشروعة وحقه في التعبير عن رأيه وفيما يراه ضرورياً لمصلحة الجماعة بالوسائل الديموقراطية وبما يتيح له المشاركة في صنع القرار.

لذلك كله، فإن الخيار الديمقراطي هو أنجع السبل وأكثرها ملاءمةً لتلبية طموحات الشعب الأردني وتطلعاته الوطنية والقومية والإنسانية؛ وأن التوافق في الرأي على هذه المنطلقات بين جميع الفئات والاتجاهات الشعبية والرسمية بمختلف مستوياتها، قد تمَّ على جملةٍ من المفاهيم والقيم والمبادئ الأساسية والأهداف الوطنية والقومية التي يتضمنها هذا الميثاق والتي يجب أن تحكم المسيرة العامة للبلاد وتنظم العلاقات بين جميع الأطراف الوطنية الرسمية والشعبية في المجتمع، وأن هذا التوافق الوطني يعتبر إنجازاً حضارياً متقدماً ومشروعاً مستقبلياً شاملاً، تتحدد ملامحه ومرتكزاته من خلال الأسس والحقائق والثوابت التالية:

أولاً: نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية نيابي مَلَكي وراثي، والتزام الجميع بالشرعية واحترام الدستور نصاً وروحاً هو تمكينٌ لوحدة الشعب والقيادة.

ثانياً: الشعب الأردني جزءٌ من الأُمَّة العربية، والوحدة العربية هى الخيار الوحيد الذي يحقق الأمن الوطني والقومي للشعب العربي في جميع أقطاره ويحمي الاستقرار الاقتصادي والنفسي لأُمَّتنا ويضمن لها أسباب البقاء والنهوض والاستمرار.

ثالثاً: الإيمان بالله، واحترام القيم الروحية، والتمسُّك بالمثل العليا والتسليم بحق كل إنسان في الحياة الحرة الكريمة هي منطلقاتٌ أساسية في بناء الدولة وتطور المجتمع الأردني نحو الأفضل.

رابعاً: الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسي للتشريع فيها.

خامساً: الحضارة العربية الإسلامية المنفتحة على الحضارة الإنسانية هي قوام هوية الشعب الأردني الوطنية والقومية وركيزةٌ من ركائز وحدته واستقلاله وتقدمه في مواجهة الانقسام والتبعية والغزو الثقافي بجميع أشكاله، وهي منبع القيم الأصيلة التي يسعى المجتمع الأردني إلى ترسيخها بالعلم والمعرفة والتربية السليمة والقدوة الصالحة.

سادساً: اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة وهي لغة القرآن الكريم الذي حفظ للعروبة جوهرها الأصيل، مما يقتضي تأكيد سيادتها في المجتمع الأردني على كل المستويات واعتمادها في جميع مراحل التعليم والاهتمام بإيجاد حركة ترجمة وتعريب تواكب تقدم العلوم المتسارع، مع الحرص على تعلم اللغات الحية الأخرى وتعليمها.

سابعاً: احترام العقل والإيمان بالحوار والاعتراف بحق الآخرين في الاختلاف في الرأي واحترام الرأي الآخر والتسامح ورفض العنف السياسي والاجتماعي هي سمات أساسية للمجتمع الأردني ويُبنى على ذلك أنه لا إكراه في الدين، ولا تعصب ولا طائفية ولا إقليمية.

ثامناً: الأردنيون رجالاً ونساءً أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين. وهم يمارسون حقوقهم الدستورية ويلتزمون بمصلحة الوطن العليا وأخلاق العمل الوطني بما يضمن توجيه طاقات المجتمع الأردني، وإطلاق قدراته المادية والروحية لتحقيق أهدافه في الوحدة والتقدم وبناء المستقبل.

تاسعاً: ترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته وتعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية من واجبات مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع الأردني وهيئاته كافة.

عاشراً: التعددية السياسية والحزبية والفكرية هي السبيل لتأصيل الديمقراطية وتحقيق مشاركة الشعب الأردني في إدارة شؤون الدولة وهي ضمان للوحدة الوطنية وبناء المجتمع المدني المتوازن.

حادي عشر: الانتماء الوطني التزام بحرية المواطنين جميعاً، وحماية أمن الوطن واستقلاله وتقدمه وممارسة فعلية لصون الوحدة الوطنية وتأكيد سيادة الشعب الأردني على ترابه الوطني، والحفاظ على كرامة أبنائه بعيداً عن كل أنواع التمييز والتعصب والانغلاق.

ثاني عشر: الاستقلال الوطني، يقتضي تحرير الإرادة الوطنية من الهيمنة والضغوط الخارجية المختلفة، وهو يتحقق ويصان بالحضور الدائم للإرادة السياسية الوطنية وفاعليتها على جميع المستويات مما يستوجب تطوير المؤسسات والنُظُم وامتلاك أساليب التحديث ومناهج التقدم الملائمة لمواجهة تحديات المستقبل، مع الحفاظ على تقاليد المجتمع العربي الأردني الخيرة والاعتزاز بتراثه الأصيل.

ثالث عشر: القوات المسلحة الأردنية سياج الوطن ودرعه، وضمان أمنه واستقلاله، والجيش العربي طليعة من طلائع التحرير والدفاع عن الكرامة العربية، وأن قوة الجيش وقدرته يستوجبان أن يكون المواطنون والجيش الشعبي ظهيراً فعالاً لتعزيز الأمن الوطني والقومي. ويقع على عاتق الدولة والمجتمع دعم قدرات الجيش واستعداده وتوفير أفضل الظروف لتطويره.

رابع عشر: الاقتصاد الوطني المتحرر من التبعية دعامة حقيقية من دعائم استقلال الوطن وأمنه وتقدمه، وهو يتحقق بالاعتماد على الذات وتطوير القدرات الوطنية الكامنة وترشيد استثمار ثروات الوطن وموارده وتقوية قاعدة الإنتاج بجميع عناصرها وتوفير الإدارة المقتدرة، والعمل على استقرار التشريعات الاقتصادية الأساسية وتكاملها ضمن إطار العدالة الاجتماعية.

خامس عشر: تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية للأردنيين كافة بتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية المختلفة وتطوير تشريعات العمل وتقليص الفجوة بين الدخول، بما يحقق التوازن والسلام الاجتماعي ويوفر الأمن والاستقرار في المجتمع.

سادس عشر: احترام حقوق الإنسان وتعميق النهج الديمقراطي وضمان التنمية واستمرار توازنها وتحقيق الكفاية الإدارية في المملكة أهداف وطنية أساسية تقتضي العمل على وحدة النظام الإداري للدولة الأردنية وربط الهيئات المحلية بالسلطات المركزية، لأغراض التوجيه والرقابة وتقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتعزيز مفهوم الإدارة المحلية في الأقاليم والمحافظات بما يوفر الفرص العملية لممارسة الشعب حقه في إدارة شؤونه بنفسه، ويضمن استمرار التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية وتوثيقها، ويؤدي إلى ترسيخ العمل الديمقراطي وتمكين المواطنين من المشاركة وتحمُّل المسؤولية في إطار من التوازن بين الحقوق والواجبات.

سابع عشر: الجامعات الأردنية جزءٌ هام من مؤسسات الوطن وينبغي أن تكون منارات للإشعاع الفكري والتقدم العلمي مما يقتضي توفير الحرية الأكاديمية لها وضمان ممارسة هذه الحرية وتطوير مناهجها وانفتاحها المستمر على آفاق المعرفة والبحث العلمي ووسائله وربط دورها بتطور المجتمع الأردني وحاجاته وتهيئتها للإسهام في بناء مؤسسات الوطن وتعليم أبنائه وتأهيلهم لمواجهة مشكلات العصر وتحديات المستقبل.

ثامن عشر: عقد التسعينات عقد حاسم للأردن وللوطن العربي، ولا بُدَّ من تمكين أُمَّتنا من مواصلة صحوتها واستكمال عناصر قوتها وتضامنها لمواجهة متطلبات المرحلة وتحديات القرن الحادي والعشرين المتمثلة في ثورة الديمقراطية وحقوق الإنسان وقيام التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وثورة التقنية المتقدمة والمعلوماتية.

الفصل الثاني

دولة القانون والتعددية السياسية

أولاً: دولة القانون

1. دولة القانون هي الدولة الديمقراطية التي تلتزم بمبدأ سيادة القانون، وتستمد شرعيتها وسلطاتها وفاعليتها من إرادة الشعب الحرة، كما تلتزم كل السلطات فيها بتوفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لحماية حقوق الإنسان وكرامته وحرياته الأساسية التي أرسى الإسلام قواعدها وأكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع المواثيق الدولية والاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الخصوص.
2. إن الدولة الأردنية هي دولة القانون بالمفهوم العصري الحديث للدولة الديمقراطية؛ وهى دولة المواطنين جميعاً مهما اختلفت آراؤهم أو تعددت اجتهاداتهم، وهي تستمدُّ قوتها من التطبيق الفعلي المعلَن لمبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص وإتاحة المجال العملي للشعب الأردني للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياته وشؤونه بما يحقق للمواطنين الاستقرار النفسي والاطمئنان والثقة بالمستقبل، والغيرة على مؤسسات الدولة، والاعتزاز بشرف الانتماء إلى الوطن.

ثانياً: المرتكزات الأساسية لدولة القانون

1. الالتزام بأحكام الدستور نصاً وروحاً في أعمال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، في إطار أولوية الحق.
2. الالتزام بمبدأ سيادة القانون في إطار الرقابة الكاملة للسلطة القضائية المستقلة.
3. الالتزام في ممارسة الديموقرطية بمبادئ العدالة الاجتماعية ومقتضياتها.
4. التأكيد على أن تكون القوانين العامة، وقوانين الأحزاب والانتخابات والمطبوعات الخاصة، ملتزمة باحترام حقوق المواطن الأساسية وحرياته العامة.
5. اعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي في التعبير عن الرأي؛ بعيداً عن كل أساليب الضغط وأشكال الإرهاب الفكري على جميع الأصعدة الرسمية والشعبية.
6. قيام المؤسسات الحكومية جميعاً بواجبها في التعامل مع المواطنين والهيئات، وتقديم الخدمات لهم على أساس من المساواة التامة، وعدم استغلال أي جماعة أو حزب أو تنظيم تلك المؤسسات لتحقيق أغراض سياسية أو حزبية، سواء أكانت تلك المؤسسات مدنية أو عسكرية، دون أن يشكل ذلك انتقاصاً من حق المواطنين في التنظيم السياسي، واعتبار ذلك كله شرطاً أساسياً لنجاح النهج الديمقراطي.

وتعزيزًا للمرتكزات المبَيّنة أعلاه ولترسيخ البنيان الديمقراطي للدولة والمجتمع الأردني، ينبغي العمل على تحقيق ما يلي:

1. إنشاء هيئة مستقلة باسم ديوان المظالم بموجب قانون خاص، يتولى التفتيش الإداري ويراقب أداء الإدارة وسلوك أشخاصها، ويرفع تقاريره إلى مجلس الأُمَّة ومجلس الوزراء، وفقاً لأحكام الدستور والقوانين والأنظمة المرعية؛ دون أي مساس باستقلال القضاء واختصاصاته.
2. إنشاء هيئة مستقلة بموجب قانون خاص لتحديث التشريعات وتطويرها، استناداً إلى الأبحاث والدراسات اللازمة لذلك، وترفع الهيئة تقاريرها بشأن ماتقدم إلى مجلس الأُمَّة ومجلس الوزراء.
3. إنشاء محكمة دستورية تتولى الاختصاصات التالية:
   - تفسير أحكام الدستور الأردني في ما يحيله مجلس الوزراء إليها من أمور.
   - الفصل في ما تحيله المحاكم إليها من إشكالات دستورية في قضايا مرفوعة أمام تلك المحاكم.
   - الفصل في المنازعات والطعون المتعلقة بدستورية القوانين والأنظمة الخاصة بالدعاوى التي يقيمها أصحاب المصلحة لديها.

   وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في الفقرات السابقة، يقتصر اختصاص المحكمة الدستورية، على بيان الحكم الدستوري؛ ويكون حكمها نهائيًا وملزمًا لجميع سلطات الدولة وللكافة.

4. توحيد التشريعات المتعلقة بحالتي الطوارئ والطوارئ الخطيرة المنصوص عليهما في الدستور، ومعالجتهما بقانون واحد يخضع فيه قرار مجلس الوزراء بقيام أي من الحالتين السابقتين ومدة سريان كل منهما لموافقة مجلس الأُمَّة. وفي جميع الحالات تخضع القرارات الإدارية التي تصدر بموجب تلك التشريعات لرقابة محكمة العدل العليا.
5. رد صلاحيات مجلس الوزراء التشريعية، المنصوص عليها في المادتين (114، 120) من الدستور، والمتعلقة بأنظمة الأشغال الحكومية، واللوازم والخدمة المدنية إلى مجلس الأُمَّة.
6. إخضاع موازنات المؤسسات العامة لموافقة مجلس الأُمَّة، وإخضاع موازنات الشركات المختلطة إلى الرقابة اللاحقة لمجلس الأُمَّة، في الحالات التي تبلغ مساهمة المال العام خمسين بالمائة فما فوق.
7. العمل على إجراء التعديلات الدستورية اللازمة بما يلبي متطلبات التطور وإلغاء الأحكام الدستورية التي فقدت مسوغات وجودها.

ثالثاً: ضمانات النهج الديمقراطي

إن من أهم ضمانات النهج الديمقراطي وتحقيق التعددية السياسية الالتزام بالمبادئ التالية:

1. احترام قواعد العمل الديمقراطي في السلوك العام للتنظيمات والأحزاب السياسية الأردنية باعتبار ذلك ضماناً للعدل والاستقرار.
2. ترسيخ قيم التسامح والموضوعية واحترام معتقدات الغير والنأي بالممارسات السياسية والحزبية عن الصراعات الشخصية الضيقة وعن تجريح الأشخاص والهيئات.
3. ضمان الحريات الأساسية لجميع المواطنين بما يحمي مرتكزات المجتمع الديمقراطي وحقوق الفرد، ويكفل التعبير عن الرأي وإعلانه بحرية كاملة في إطار الدستور.
4. تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز.
5. الحفاظ على الصفة المدنية والديمقراطية للدولة. واعتبار أي محاولة لإلغاء هذه الصفة أو تعطيلها باطلةٌ من أساسها لأنها تشكل تعدياً على الدستور وانتهاكاً لمبدأ التعددية ومفهومها.

رابعاً: قواعد تنظيم الأحزاب وضوابطها

للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب والتنظيمات السياسية والانضمام إليها على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية ونظمها لا تخالف أحكام الدستور. على أنه لا يجوز أن تنطوي القوانين الناظمة لعمل الأحزاب على أحكام تؤدي صراحةً أو ضمناً إلى تعطيل الحق الدستوري في تأسيس الأحزاب السياسية.

1. يقوم العمل السياسي والحزبي في الأردن على مبدأ التعددية في الفكر والرأي والتنظيم، وعلى توفير متطلبات التنافس الديمقراطي ووسائله المشروعة.
2. يجب على الحزب الإعلان والإشهار لنظاميه الأساسي والداخلي اللذان يحددان أهداف الحزب وموارده المالية وبرامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
3. يعود للقضاء وحده الحق في البت في أيِّ مخالفةٍ لها علاقةٌ بتطبيق قانون الأحزاب.
4. تلتزم الأحزاب السياسية الأردنية في تنظيماتها الداخلية وفي برامجها وتوجيهاتها وممارساتها ونشاطاتها العامة والحزبية بالمبادئ التالية:

- اعتماد الأساليب الديمقراطية في التنظيم الداخلي للحزب وفي اختيار قياداته وممارسة نشاطاته في إطار الحوار الديمقراطي والتنافس الحر بين الأحزاب السياسية. ويطبق ذلك على علاقات الحزب وتعامله مع الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى ومع المؤسسات الشعبية والدستورية في إطار احترام الرأي والرأي الآخر.
- عدم ارتباط قيادة الحزب وأعضائه تنظيمياً أو مالياً بأيِّ جهةٍ غير أردنية وعدم جواز توجيه النشاط الحزبي أو التنظيمي بناءً على أوامر أو توجيهات من أي دولة أو جهة خارجية.

ومع الالتزام بما ورد في هذه الفقرة وبجميع قواعد تنظيم الأحزاب وضوابطها، يعتبر ما يرد في النظامين الأساسي والداخلي لأي حزبٍ أردنيٍّ مرخص وفي برامجه من أجل فلسطين والوحدة العربية والتضامن الإسلامي عملاً وطنياً أردنياً.

- التزام أي حزب يتولى المسؤولية الوزارية أو يشارك فيها بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين واعتماد الكفاية والأهلية معياراً أساسياً لتقلد الوظائف العامة.
- اعتماد الأحزاب في مواردها المالية، على مصادر أردنية محلية معروفة معلنة محددة تخضع للتدقيق المحاسبي والرقابة القانونية بالطريقة التي حددها القانون.
- التزام الأحزاب في تشكيلاتها ونشاطاتها وتوجيهاتها بالامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات الأردنية المسلحة وأجهزة الأمن أو إقامة تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية «ميليشيات» بأي صورة من الصور.
- التزام الأحزاب بتشكيلاتها المختلفة، بأن تكون لها مقار وأن تكون هذه المقار معلنة معروفة، وعدم استخدام مؤسسات الدولة ودوائرها وأجهزتها وغيرها من المؤسسات العامة والخيرية والدينية أو استغلالها لمصلحة أيِّ حزبٍ أو تنظيم، وعدم زج هذه المؤسسات في أي صراع سياسي أو حزبي.

الفصل الثالث

الأمن الوطني الأردني

يعتمد الأمن الوطني الأردني اعتماداً كبيراً على منعة المجتمع الأردني وعلى تعزيز عوامل قوته الذاتية لحماية أرض الوطن واستقلال إراداته وضمان أمن الشعب الأردني وحريته وتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطن بما يحقق أمنه المادي والشخصي واستقراره النفسي والاجتماعي حيثما كانت إقامته. وأن موقع الأردن الجغرافي والسياسي، في مواجهة الخطر الصهيوني، يفرض عليه شد جميع الطاقات، والإمكانات والجهود؛ للتصدي لذلك الخطر، والدفاع عن وجوده، وحماية أمنه الوطني والقومي، بمختلف السبل والوسائل.

وعلى هذا الأساس، فإن الأمن الوطني الأردني يقوم على المرتكزات والأركان التالية:

1. الأمن الوطني الأردني جزء من الأمن القومي العربي، يؤثر فيه ويتاثر به سلبًا وإيجابًا؛ مما يجعل صمود الأردن وبناء منعته، صمودًا للأمة العربية، ويؤكد أهمية البعد القومي لقوة الأردن وحماية أمنه واستقراره.
2. تنطلق السياسة الأردنية، في مفهومها للامن الوطني، من إدراكها لمخاطر التجزئة والتبعية، وما تؤدي إليه من تهديد للأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأردني والعربي؛ مما يتطلب سياسة وطنية، تهدف إلى تأكيد الاستقلال في جميع المجالات، وتحصين المجتمع الأردني، وتعميق الانتماء إلى الوطن؛ وتربية أجياله على التضحية، والإيمان بعدالة قضايا الأُمَّة المصيرية، وتبصيرهم بطبيعة العدو وأهدافه ومراكز تحالفاته، وخطره الحقيقي الذي يهدد مستقبل الأمة العربية ومقدساتها، وتأكيد مسؤولية العرب والمسلمين، في دعم الأردن للحفاظ على أمنه، وحماية المقدسات العربية والإسلامية.
3. يتطلب تحقيق الأمن الوطني الأردني، تعميق مفهوم الاحتراف لدى قواتنا المسلحة، والعمل على توسيع قاعدتها، وتعزيز قدراتها وتطويرها، وتعبئة طاقات الوطن والشعب دعمًا لها، بما يمكنها من القيام بواجباتها؛ لحماية الوطن، والإسهام في إعماره وتنميته، وبما يحقق أعلى درجات الالتحام، بين قطاعات الشعب كله، والالتزام بالحفاظ على أمن الوطن وحماية إنجازاته.
4. العناية بتطوير أجهزة الأمن الوطني، وتأهيلها للقيام بواجباتها على أكمل وجه؛ وفقاً لمقتضيات مسؤولياتها عن حماية أمن الدولة الخارجي، وتوجيهها للقيام بواجباتها الخاصة بحماية الأمن الداخلي، في إطار احترام المواطن ،والمحافظة على كرامته وصون حريته، والالتزام بحقوقه الدستورية، وتأكيد مسؤوليتها الخلقية، عن إشاعة الطمأنينة والثقة المتبادلة، بينها وبين الشعب بجميع فئاته.
5. الأمن الاقتصادي والاجتماعي للشعب الأردني بفئاته المختلفة، ركنٌ أساسي من أركان أمنه الوطني؛ يستلزم زيادة قدرة الوطن، في الاعتماد على موارده الذاتية، وتمكينه من تلبية الحاجات الأساسية للشعب، بما يحفظ كرامة المواطن، ويسهم في توفير أمنه المادي والمعيشي والنفسي.
6. ترسيخ النهج الديمقراطي عنصر أساسي؛ لتعميق روح الانتماء للوطن، وتعزيز الثقة بمؤسساته، والإسهام في تمتين وحدة الشعب الأردني، وحماية أمنه الوطني؛ ويتأتي ذلك بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة، في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والتوازن بين الحقوق والواجبات.

الفصل الرابع
المجال الاقتصادي

يعمل الاقتصاد الأردني ضمن محددات، تجعل من مهمة تنميته وتطويره تحدياً كبيراً، وتتمثل تلك المحددات في عدد من الأمور، من أهمها: قلة الثروات المعدنية ومصادر الطاقة، وندرة المياه، ومحدودية رقعة الأرض الصالحة للزراعة، وتزايد عدد السكان بنسبة عالية، وضيق السوق المحلي؛ في غياب التطبيق العملي، لمفهوم التكامل الاقتصادي العربي، وعدم توافر الاستقرار السياسي في المنطقة، والتنامي المطرد في أعباء الدفاع الوطني.

وقد أدّت محصلة هذه العوائق، إلى اعتماد الاقتصاد الأردني، اعتماداً كبيراً على المساعدات والقروض الخارجية. ومع ذلك حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو ملحوظة، انعكست آثارها في كثير من المجالات بصور مختلفة.

وكان من الطبيعي، أن تتحمل الدولة عبء توفير البنية الأساسية، في جميع مناطق المملكة؛ حين اتسع دور الدولة، وازداد دخلها في النشاطات الاقتصادية. ونظرًا لغياب سياسة اقتصادية شاملة، والافتقار إلى الإدارة الرشيدة، وقصور مراقبة الأداء العام مراقبة فعلية؛ فقد نمت القطاعات الاقتصادية المختلفة بصورة غير متوازنة، وتفاوتت الدخول بشكل واضح، مما أدى إلى تقلص الطبقة الوسطى، وإضعاف دورها الأساسي في بناء الاقتصاد الأردني وتطويره، كما ساد نمط الاستثمار التفاخري، والاستهلاك الترفي في القطاعين العام والخاص، وتفاقم الهدر في موارد الدولة، وازداد حجم المديونية العامة زيادة كبيرة، وانخفضت معدلات نمو الاقتصاد الوطني.

وعلى هذا الأساس، فإن التصور المستقبلي لاقتصاد البلاد، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا بُدَّ أن يرتكز على ما يلي:

1. قيام النظام الاقتصادي للدولة الأردنية، على أساس احترام الملكية الخاصة، وتشجيع المبادرة الفردية، وتأكيد ملكية الدولة للموارد والثروات الطبيعية والمشاريع الاستراتيجية، وحقها في إدارة تلك الموارد والثروات والمشاريع، أو الإشراف عليها حسبما تقتضيه المصلحة العامة، وتنظيم الاقتصاد وتخصيص الموارد، وفقاً للأولويات الوطنية.
2. توفر رؤية استراتيجية محددة واضحة المعالم، تعتمد التنمية المبنية على منهج الاعتماد على الذات، وإطلاق طاقات الإبداع من المجتمع، ووضع العمل والإنتاج في مرتبة عالية، من نظام القيم الاجتماعية، وإعادة بناء اقتصاد الريف الأردني وتنميته، وتعبئة الموارد والثروات والقدرات الذاتية وترشيد استغلالها، والتركيز على تطوير القاعدة الإنتاجية الوطنية، وتحسين مستوى الخدمات ورفع كفاية الإدارة العامة، وتنشيط الرقابة المالية والنوعية.
3. الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة، واستخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية الملائمة لزيادة الإنتاجية؛ بما يلبي حاجات المواطنين، ويوفر فرص العمل لهم، ويسهم في زيادة دخولهم وتنويع مصادرها، ويرفع من مستوى معيشتهم.
4. الالتزام بمؤسسية القرار الاقتصادي وعلانيته، وملاءمته من النواحي القانونية والموضوعية، والنأي به عن أي تأثيرات مصلحية خاصة، أو اعتبارات فردية.

5. اعتماد المعلومات الدقيقة الحديثة لأنها تشكل قاعدة أساسية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وعنصرًا هامًا في عملية اتخاذ القرار، والعمل على تجميعها وتوثيقها ونشرها دون إرجاء.
6. تأكيد حق التنظيم النقابي في شتى القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع الزراعي، والتحديث المستمر لتشريعات العمل والنقابات، بما يضمن حدًا أدنى للأجور، ويوفر التدريب والتأهيل المستمر للقوى العاملة، وتنظيم العلاقة بين أرباب العمل والعمال والحكومة؛ بما يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات والأدوار.
7. العمل على توفير فرص العمل لجميع المواطنين، ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين هذا الحق، من خلال خطط وطنية، تعتمد تنمية النشاطات الاقتصادية، التي تحقق استيعاب المزيد من الأيدي العاملة، وتحسين فرص العمل وظروفه، وتطوير نظام التعليم باستمرار، وربطه بحاجات المجتمع، وإعطاء العمل قيمة اجتماعية متقدمة.
8. محاربة الفقر ومعالجة آثاره هدف استراتيجي للدولة الأردنية، ومسؤولية وطنية تستلزم إتاحة فرص العمل، للقادرين عليه والباحثين عنه، وإعطاء الأولوية فيه للأردنيين، وتوخي العدالة في توزيع الخدمات، ومشاريع التنمية من الناحية الجغرافية والاجتماعية، بما يلبي الحاجات الأساسية للمواطن، ويجعل الفقر حالة استثنائية، ويحد من تفاقم آثاره السلبية، التي قد تصيب الفرد والمجتمع.
9. الأردنيون في بلدان الاغتراب، جزء من البنيان الاجتماعي والاقتصادي للدولة، مما يتطلب توثيق المعلومات الكاملة عن أوضاعهم، وتعزيز وسائل الاتصال بهم، وتقوية عرى ارتباطهم بالوطن، برعاية مصالحهم في أماكن العمل، وضمان ممارستهم لحقوق المواطنة، وتسهيل السبل التي تتيح لهم الوفاء بالتزاماتهم وواجباتهم نحو الوطن.
10. المياه عنصر استراتيجي، يعتمد عليه مستقبل التنمية، في الأردن اعتمادًا شديدًا، مما يستوجب تأكيد ملكية الدولة للمياه، وسيادتها عليها، والمحافظة على مصادرها وتنميتها، وضمان حسن إدارتها، ورفع كفاية خزنها ونقلها وترشيد استعمالاتها، ضمن سياسات وأولويات وطنية واضحة.
11. العمل على تكامل أدوار القطاعات الاقتصادية، من خاص وعام ومختلط وتعاوني، وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية تلك القطاعات، والاعتراف بدور كل منها وتقييم أداؤه، وفق أسس اقتصادية واعتبارات اجتماعية، والعمل على إلغاء الإعفاءات المالية الممنوحة للشركات والمؤسسات العامة، التي تعمل على أسس تجارية؛ بما لا يتعارض مع أحكام القانون، وتشجيع الاستثمار وأهدافه.
12. تحتل الزراعة في الأردن موقعاً أساسياً في الاقتصاد الوطني، مما يفرض على المجتمع الأردني، إعطاءها ما تستحقه من أولوية واهتمام، كما يتطلب تنشيط أدوار المؤسسات الزراعية، والعمل على تكامل أدوارها، ووقف التصحر والزحف العمراني على الرقعة الزراعية، وتطوير نوعية البحث والإرشاد الزراعي وتعميمه، واعتبار التصنيع الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتطوير وسائل تسويق المنتجات الزراعية، جزءًا رئيسيًا من السياسات الوطنية؛ لتحقيق الأمن الغذائي.
13. التركيز على الصناعات الوطنية، ذات القيمة المضافة العالية، المعتمدة على عناصر الإنتاج المحلي؛ وتوفير الظروف المناسبة لانشائها والحوافز الضرورية لنموها، واعتماد مبدأ المنافسة بين الصناعات الوطنية المختلفة.

14. تطوير الخدمات التي تعتمد على الإمكانات والخبرات الوطنية، وتسويقها باعتبار أن قطاع الخدمات أحد الروافد الأساسية للاقتصاد الوطني.

ولما كانت السياحة مصدراً هاماً، من مصادر الثروة الوطنية، فإن ذلك يتطلب استغلال إمكاناتها، وضمان تسويقها؛ بتطوير المواقع السياحية والأثرية، وتشجيع السياحة الداخلية والنشاطات الثقافية، والفنون الشعبية الأردنية، ودعم الصناعات والحرف التراثية، في جميع مناطق المملكة.

15. إن نمو الاقتصاد الوطني، يتطلب وضوح التشريعات الاقتصادية والمالية، وتكاملها وتطويرها، بما يتناسب والمتغيرات الداخلية والخارجية؛ كما يتطلب تشجيع الادخار، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار وتحفيزه، وتبسيط الإجراءات.

16. التشريعات المالية والنظام الضريبي في الدولة، وسائل هامة لتطوير الاقتصاد الوطني وتوجيه نشاطاته، وركن أساسي في التنمية الوطنية المتوازنة، التي تؤدي إلى تضييق الفجوة بين الدخول، وتسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، مما يتطلب استمرار تحديث تلك التشريعات وتوافر المرونة فيها، لتواكب التطور الاجتماعي والاقتصادي، في المجتمع الأردني.

17. ضبط الاقتراض العام للدولة ومؤسساتها المختلفة، وفق أولويات المملكة وحاجاتها الأساسية، وإخضاع القروض الداخلية والخارجية، وأي قروض أخرى تكلفها الخزينة لموافقة مجلس الأمة.

18. البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة الأردنية، وحمايتها من التلوث؛ من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية، تستلزم التعاون الوثيق، والتنسيق بين المؤسسات الرسمية، والهيئات الاجتماعية المتخصصة، وتوعية المواطنين لتكوين رأي عام بيئي متطور، وتحقيق درجة عالية من المشاركة، والاهتمام العام بقضايا البيئة، ومخاطر التلوث بأنواعه، واعتماد السياسات التي تحقق التوازن، بين الحفاظ على البيئة والتنمية المستديمة، ووضع التشريعات والمعايير، التي تتسع لمعالجة ما تخلفه بعض مشاريع التنمية، من آثار سلبية تفسد البيئة الطبيعية.

الفصل الخامس

المجال الاجتماعي

1. يستمد المجتمع الأردني قيمه ومثله من منظومة القيم العربية الإسلامية والإنسانية، وتقوم الصلة بين أبنائه على أساس رابطة المواطنة، كما يقوم تطوره على مشاركة جميع فئات الشعب، ومؤسساته في البناء والإنتاج، بغية تحقيق النماء الاجتماعي المتكامل، في إطار من الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

2. احترام آدمية الإنسان عملًا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ ، مما يتطلب قيام مؤسسات الدولة، بالحفاظ على كرامة المواطن، وصون حقوقه التي كفلها الدستور، وأكدتها المواثيق الدولية؛ مثلما يتطلب قيام الأفراد والجماعات بواجباتهم، لصون تلك الحقوق وحمايتها، والالتزام بمبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، لجميع المواطنين في المجتمع الأردني.

3. الأسرة هي اللبنة الأساسية في بنية المجتمع الأردني، وهي البيئة الطبيعية لتنشئة الفرد وتربيته وتثقيفه وبناء شخصيته، وعلى الدولة بمؤسساتها الرسمية والشعبية، أن توفر للأسرة أسباب تكوينها وتماسكها وعيشها الكريم، وأن تساعدها على القيام بمسؤولياتها، في تربية الأجيال وتنشئتهم تنشئة صالحة.
4. الأمومة الصالحة أساس الطفولة السوية، وحق طبيعي من حقوق الطفل، وعلى الدولة الأردنية والمجتمع، توفير الرعاية الخاصة للطفل والأم، وتأكيد حق الأم العاملة في إجازة الامومة ورعاية الأطفال، بما في ذلك الضمانات الصحية والاجتماعية، وتوفير ظروف العمل المناسبة والخدمات المساندة الأخرى لها.
5. للأطفال الحق في الحصول على أفضل مستوى ممكن، من الرعاية والحماية من الوالدين ومن الدولة، من أجل بناء الشخصية المستقلة المتعاونة للطفل الأردني، دون تمييز بين الذكور والإناث.
6. المرأة شريكة للرجل، وصنوه في تنمية المجتمع الأردني وتطويره، مما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني، في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل، وتمكينها من أخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع وتقدمه.
7. الشباب مستقبل الوطن، وثروته البشرية المتجددة، وعلى الدولة ان تضع السياسات والبرامج الوطنية؛ لحشد طاقاتهم وتأهيلهم، لتحمل المسؤولية والانخراط في العمل المنتج، المعبر عن إمكاناتهم في التجديد والابتكار، والسعي لحمايتهم من الانحراف ومعالجة أسبابه، وتوجيه قدراتهم الخلاقة نحو البناء والتنمية.
8. للمعوقين من أفراد المجتمع الأردني، الحق في الرعاية الخاصة، والتعليم والتدريب والتأهيل والعمل، بما يضمن لهم التغلب على مصاعبهم، ويمكنهم من ممارسة حياتهم، على انهم جزء مشارك منتج في المجتمع.
9. العمل على تعميق مفهوم التكافل الاجتماعي في المجتمع الأردني، بتوسيع مظلة الضمانات الاجتماعية، وتطوير قانون الزكاة، بما يحقق تنظيمها، وتطوير أساليب جبايتها وتوحيدها، ويضمن تحقيق أهدافها الأساسية في المجتمع.
10. قيام العمل الشعبي التوعي، على مفهوم الانتماء الوطني وتكافل الاجتماعي؛ مما يتطلب إنشاء الجمعيات التطوعية والأندية، وتوفير الحوافز لها؛ لتعميق قاعدة المشاركة الفعالة، وتأكيد قيم المجتمع الأردني الخيرة، وإحياء تقاليده العربية وقيمه الإسلامية، في التكافل والتواصل والعون.

الفصل السادس

الثقافة والتربية والعلوم والإعلام

أولاً: الثقافة

الثقافة العربية الإسلامية، هي الأساس الذي تنتسب إليه ثقافتنا الوطنية، فكرًا وفنًا وإبداعًا، في سعيها لتحقيق نهوض المجتمع الأردني وتقدمه، وهي رمز لمنعة الأمة العربية، ومصدر لقوتها المادية والمعنوية، وعنوان لوحدتها وصمودها، في وجه الغزو الثقافي الاجنبي، والثقافة الأردنية جزء من ثقافتنا العربية المعاصرة، بقضاياها وتحدياتها وتطلعاتها إلى المستقبل.

ويبنى على ذلك ما يلي:

1. اللغة العربية هي لسان الأُمَّة، ووسيلة التعبير عن هويتها الحضارية، وهي وعاء الفكر والعلم والقيم، وأداة نقل المعرفة؛ مما يتطلب الحفاظ عليها، والعمل على تطويرها، وتنشيط حركة الترجمة منها وإليها، وحث المؤسسات العلمية والأكاديمية الأردنية، للإسهام في جهود التعريب، وتشجيع عملية النشر بها في مختلف الحقول العلمية والأدبية والفنية.
2. العناية بتراث الأمة الثقافي، والتعريف به وتحقيقه بمنهجية علمية؛ والعمل على نشره وتعميمه ضمن الإمكانات المتاحة، بالتعاون مع المؤسسات الثقافية العربية، والإسلامية والدولية، المعنية بتراث الأمة وحاضرها الثقافي.
3. الاعتزاز بالتاريخ العربي الإسلامي، واستلهام الدور الايجابي، للأمة العربية على الساحة الإنسانية، والاهتمام بالتاريخ الوطني الأردني، وتوثيقه وصيانة آثاره، والتعريف بحقائقه ودراستها وتدريسها، بما يؤكد دور الإرادة الوطنية للشعب العربي الأردني، في صنع حاضره ومستقبله.
4. الاهتمام برفع المستوى الثقافي للمواطنين الأردنيين، في جميع مناطق المملكة، والعمل على تنمية ثقافتهم الوطنية، وتطويرها بمختلف الوسائل الممكنة، بما يحقق مشاركتهم في التنمية الثقافية الشاملة.
5. الاهتمام بوسائل نشر الثقافة الوطنية والقومية، وتعميمها من مكتبات ومراكز معلومات ومسارح ومعارض ومتاحف، وابراز منجزات الإنسان العربي الأردني ثقافياً وحضارياً.
6. العناية بمختلف أنماط التراث الشعبي الأردني، باعتبارها روافد إبداعية تغني الثقافة الوطنية، والعمل على تطويرها، بما يلائم روح العصر، ويعزز وحدة النسيج الثقافي للأمة.
7. تأكيد حق المثقفين والمفكرين والأدباء والفنانين والشعراء الأردنيين، في الانفتاح على الثقافات المختلفة، إغناء لثقافتنا الوطنية، وحفاظاً على حيويتها، بما ينسجم مع قيمنا العربية الإسلامية.
8. احترام حق التأليف وتحديث التشريعات، التي تضمن حقوق المؤلفين والمبدعين المختلفة.

ثانياً: التربية والتعليم

نظام التربية والتعليم الأردني، نظام متكامل متطور، تعبر فلسفته عن فكر الأمة وقيمها، وتقوم على ثوابت العقيدة الإسلامية والمثل العليا للأمة العربية، والتجربة الوطنية الأردنية.

وهذا يتطلب ما يلي:

1. أن تحرص سياسة التربية والتعليم في الأردن، على تنشئة الفرد المتكامل؛ روحياً وجسمياً ونفسياً وعقلياً واجتماعياً، الواعي لحقوقه، الملتزم بواجباته، القوي الانتماء لوطنه، المعتز بأمته، المتمتع بالروح العلمية والديمقراطية، المؤمن بحقوق الإنسان ومبادئ العدل والخير والمساواة، القادر على الإنتاج المفيد، والمبادرة المبدعة.

2. أن تقوم تربية النشء على الإيمان بالله وبأصالة الأمة العربية وبقدراتها على التجديد والإبداع في مختلف ميادين الحياة.
3. أن يعنى نظام التعليم، بتنمية التفكير المستقل المبدع؛ وذلك بتحريك دوافع العمل والجدية والاتقان والتميز، وتوجيه التعليم نحو إعداد الإنسان الأردني للمستقبل، بتنمية معرفته وتطوير قدراته العقلية والنفسية؛ لمواجهة تحديات المستقبل وأخطاره، وبناء منهجية التفكير العلمي والنقدي، بتوجيه التعليم نحو مهارات استخراج المعرفة، واستيعابها ومحاكمتها محاكمة عقلانية.
4. أن يتم الربط بين نظام التعليم والإنتاج، وأن تلبي عملية التربية والتعليم حاجات الأردن، من القوى البشرية المؤهلة في الحاضر والمستقبل.
5. أن يتصف نظام التربية والتعليم بالشمول والمرونة، بحيث يتم من خلاله الاهتمام بالنابهين والموهوبين، وتوفير الفرص التي تتلاءم مع قدراتهم وقابليتهم، وتضمن استفادة المجتمع الأردني من عطائهم المتميز؛ والاهتمام بتعليم المعوقين، ودمجهم المبكر في نظام التربية والتعليم، وتأهيلهم ليصبحوا عناصر منتجة في المجتمع.
6. أن تكون اللغة العربية لغة التعليم، في جميع مراحله وأنواعه، مما يتطلب تطوير أساليبها ووسائل تدريسها، وتعليمها لغير الناطقين بها، وتأكيد أهمية تعلم اللغات الاجنبية الحية؛ لتمكين الأجيال من الاطلاع على العلوم والاداب، وشتى أشكال النشاط الإنساني، المكتوب بتلك اللغات، وتحقيق التواصل الحضاري مع الأمم الأخرى.
7. إيلاء مهنة التعليم، ماتستحقه من عناية وتقدير؛ لتحتل مكانتها الاجتماعية، اللائقة بين المهن المختلفة، والاهتمام بتأهيل المعلم الأردني، وإشراكه في عملية صنع القرار التربوي، ورفع مستواه العلمي والمعرفي والمعيشي.

ثالثاً: العلوم والتكنولوجيا

للعلوم والتكنولوجيا دور مركزي، في تطوير المجتمع الأردني وتقدمه، ومعالجة مشكلاته الاجتماعية والاقتصاد، وتدعيم أمنه الوطني والقومي، وتمكينه من التعامل مع المتغيرات المختلفة، والتصدي لتحديات العصر، والإسهام في الحضارة الإنسانية. وهذا يتطلب ما يلي:

1. وجود قرار سياسي واضح، وعزم وطني مصمم على امتلاك التكنولوجيا، ونقلها وتطويرها وتوظيفها لمصلحة البلاد، وتلبية حاجاتها؛ باعتماد تخطيط منهجي مدروس، من خلال مؤسسات وطنية، وفي ضوء نظام تعليمي متطور.
2. ترسيخ المنهج العلمي في التفكير، وتوظيفه لمعالجة المشكلات، وإيجاد الحلول لها، وتطوير قدرة المجتمع الأردني على تحويل البيانات الأولية إلى معارف قابلة للاستخدام في مجالات الحياة المختلفة، والاهتمام بإنشاء بنوك معلومات وطنية لخدمة هذا الغرض.
3. تأكيد أهمية تعليم الرياضيات والعلوم، والاهتمام بأبعادها التطبيقية، في مختلف مراحل التعليم وأنواعه.
4. الاهتمام بتثقيف المجتمع الأردني علمياً وتكنولوجياً ليصبح قادراً على التعامل مع التقنية المتطورة، تعاملاً رشيداً فعالاً.

5. إشاعة مناخ الحرية الأكاديمية، وتوفير الإمكانات الضرورية؛ لتطوير البحث العلمي، وتوجيه سياساته بما يلبي حاجات الأردن، وتقدمه في مختلف الميادين، والالتزام باستعمال اللغة العربية، في عمليات البحث والتطوير والابتكار والنشر.
6. تنمية موارد البلاد الطبيعية، وصيانتها من التأثيرات السلبية للتكنولوجيا، والمحافظة على توازن البيئة الأردنية، وحماية عناصر الحياة فيها من التلوث.

رابعاً: الإعلام والاتصال

التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع، وما أحدثته ثورة الاتصالات، من آثار في هذا العالم؛ جعل للإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرية، دوراً رئيسياً في تكوين، المعرفة والقناعات والاتجاهات والمواقف؛ كما تؤدي وسائل الاتصال الجماهيرية، دوراً مهماً في ترسيخ النهج الديمقراطي وتعزيزه.

وهذا يتطلب ما يلي:

1. أن تقوم رسالة الإعلام الأردني على مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية، واحترام الحقيقة، وقيم الأُمَّة العربية والإسلامية.
2. أن تعتبر حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقًّا للمواطن؛ كما هي حق للصحافة، وغيرها من وسائل الإعلام والاتصال الوطنية، وهي حرية ضمنها الدستور، ولا يجوز الانتقاص منها أو انتهاكها.
3. أن تسهم المؤسسات الأردنية الرسمية والأهلية، في تأهيل الأطر القادرة على تأدية رسالة الإعلام، بموضوعية وبلا تحيز.
4. أن يكون للمواطن الحق في التماس الحقيقة والمعرفة والمعلومات، من خلال مصادر البث والنشر المشروعة، في داخل البلاد وخارجها؛ ولا يجوز أن تحول الرقابة على المصنفات الإعلامية، دون ممارسته لهذا الحق.
5. أن يكون للمواطنين الأردنيين، وللتنظيمات السياسية والاجتماعية، الحق في استخدام وسائل الإعلام والاتصال الوطنية، للتعبير عن الرأي والإبداع الثقافي والفكري والفني والعلمي، وعلى الدولة أن تضع السياسات الملائمة لممارسة هذا الحق.
6. أن تكون وسائل الإعلام والاتصال، قنوات لإيصال صورة الوطن وثقافته وحضارته إلى العالم؛ وأداة لنقل المعرفة الجديدة، والتطور العلمي والحضاري إلى المواطن، مما يتطلب تنمية الكفايات الوطنية، والاستعانة بالخبرات القادرة على تحقيق هذه الغاية.
7. أن تسهم وسائل الإعلام، في تكوين المواطن المنتمي لوطنه وأمته، المعتز بتراثه الأردني العربي والإسلامي؛ بما يحقق التكامل بين دور البيت والمدرسة ودور العبادة، في تطوير وعي المواطن ومعارفه واتجاهاته، وبما يسهم في الحفاظ على السلام الاجتماعي، وصون الوحدة الوطنية، وتجنب التأثيرات الضارة لنشاط الإعلام المعادي.
8. أن تحرص وسائل الاتصال جميعها، على تهيئة المناخ الحر، اللازم لنمو المجتمع الأردني، بالمعرفة المستنيرة والخبر الصادق؛ وأن تنأى عن المساس بحرية الأشخاص وحياتهم الخاصة.

9. أن تعزز السياسة العامة لوسائل الإعلام الأردني، احترام عقل الإنسان وذكائه وحريته وحقه في التعبير، وتهيئة المناخ الملائم؛ لتشجيع الملكات الخلاقة والطاقات المبدعة.
10. أن تضمن الدولة حق الأفراد والجماعات والمؤسسات الأردنية، وحريتهم في امتلاك الصحف وإصدارها، وفقًا لمبادئ الدستور؛ وأن تسن التشريعات اللازمة؛ لضبط مصادر تمويل هذه الصحف، بحيث تضمن حمايتها من أي تأثير خارجي.
11. تعتبر حرية تداول المعلومات والأخبار، جزءًا لا يتجزأ من حرية الصحافة والإعلام؛ وعلى الدولة أن تضمن، حرية الوصول إلى المعلومات، في الحدود التي لا تضر بأمن البلاد ومصالحها العليا؛ وأن تضع التشريعات اللازمة، لحماية الصحفيين والإعلاميين في أدائهم لواجباتهم، وتوفير الأمن المادي والنفسي لهم.
12. وسائل الاتصال الجماهيرية مؤسسات وطنية ملتزمة، لا يجوز استخدامها أو استغلالها، للترويج لفلسفة حزب أو تنظيم سياسي بعينه، أو للدعاية لحكومة ما بأشخاصها. وينبغي أن يشارك المواطنون الأردنيون، في توجيه سياسة البرامج العامة لهذه المؤسسات، من خلال مجالس تنشأ لهذا الغرض.

الفصل السابع

العلاقة الأردنية الفلسطينية

إن حقائق العلاقة التاريخية والجغرافية الوثيقة، بين الأردن وفلسطين خلال العصور؛ وانتماء الأردنيين والفلسطيين القومي، وواقعهم الثقافي والحياتي، في الحاضر والمستقبل؛ جعلت من هذه العلاقة حالة خاصة متميزة، تعززها طبيعة الروابط وقوة الوشائج، وعمق المصالح المشتركة بينهما؛ مما يؤكد ضرورة استمرار هذه العلاقة وتنميتها، في مواجهة الخطر الصهيوني العنصري الاستعماري، الذي يهدد وجود أمتنا العربية، وحضارتها ومقدساتها، ويستهدف الأردن مثلما استهدف فلسطين.

وفي ضوء هذه الحقائق، ينبغي أن تقوم العلاقة الأردنية الفلسطينية، على المرتكزات التالية:
أولاً: أن الهوية العربية الفلسطينية هوية نضالية سياسية، وهي ليست في حالة تناقض، مع الهوية العربية الأردنية، ويجب أن لا تكون؛ فالتناقض هو فقط مع المشروع الصهيوني الاستعماري. وكما أن الهوية الوطنية الفلسطينية، هي نقيض للمشروع الصهيوني، وتكافح من أجل هدمه؛ فإن الهوية الوطنية الأردنية من هذا المنظور، هي أيضاً نقيض للمشروع الصهيوني، وتحصين للأردن من مخططات الصهيونية ومزاعمها المختلفة. وبهذا المفهوم يصبح الأردن وفلسطين، حالة عربية واحدة، بنضالهما المشترك، في التصدي للمخطط الصهيوني التوسعي، ورفضهما الحازم لمؤامرة الوطن البديل.
ثانياً: إن انعكاس المتغيرات السياسية، على الساحة الدولية والعربية؛ وما وقع من تطورات على الساحة الأردنية – الفلسطينية، تمثلت في قرار فك الارتباط، الإداري والقانوني بالضفة الغربية المحتلة، وموافقة منظمة التحرير الفلسطينية عليه؛ وقرار إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واعتراف الأردن بها، وما نشأ عن تلك التطورات، أو بسببها من واقع

جديد، أكد خصوصية العلاقة الأردنية – الفلسطينية وتميزها، وأصبح أساساً لوضع تلك العلاقة في إطارها الصحيح، وإرسائها على أسس ومرتكزات واضحة

ثالثاً: وعلى هذا الأساس، فإنه لايجوز بأي حال من الأحوال، أن تفهم العلاقة الأردنية – الفلسطينية، أو أن تستغل أي حالة فيها، من أي طرف وتحت أي ظرف؛ لتصبح مدخلًا للانتقاص، من حقوق المواطنة وواجباتها، أو سبباً لإضعاف الدولة الأردنية من الداخل، وخلق الظروف، التي تؤدي إلى تمرير المشروع الصهيوني؛ لتحويل الأردن إلى بديل عن فلسطين. وبهذا المفهوم يصبح الالتزام بأمن الأردن الوطني والقومي، مسؤولية تقع على عاتق المواطنين جميعًا، مثلما يؤكد ذلك نضالهم، و تضحياتهم الموصولة في سبيل تحرير فلسطين، والحفاظ على الأردن وعروبته.

رابعاً: لما كانت العلاقة الوحدوية المستقبلية، بين دولتي الأردن وفلسطين مسألة حتمية؛ فإن إقامة تلك العلاقة وإدامتها، تقتضي احترام خيارات الأردنيين والفلسطينيين، في تحقيق أفضل صيغ الوحدة بينهما، بما يجعلها نموذجاً للوحدة العربية الشاملة.

وانطلاقاً من كل ماسبق، فإن الوحدة الوطنية الأردنية، هي القاعدة الصلبة، التي تقوم عليها العلاقة الوثيقة' بين جميع المواطنين في الدولة الأردنية؛ كما أن استحالة الفصل على ارض الواقع، بين المواطنين من أبناء الشعب العربي الأردني، على اختلاف أصولهم؛ يستلزم حماية هذه الوحدة وترسيخها، بما يعزز منعة الأردن، ويحفظ أمنه الوطني والقومي، ويحمي جبهته الداخلية، ويضمن الفرص المتكافئة لجميع المواطنين دون تمييز، ويصون مصالحهم المشروعة، وحقوقهم التي كفلها الدستور.

المُلحق 2

فتوى الشيخ ابن باز الأولى بتحريم الاستعانة بالكفار

وفتواه الثانية بجواز الاستعانة بالقوات الأمريكية وإدخالها جزيرة العرب

أولاً: الفتوى الأولى بتحريم الاستعانة بالكفار

وليس للمسلمين أن يوالوا الكافرين أو يستعينوا بهم على أعدائهم فإنهم من الأعداء، ولا تؤمن غائلتهم. وقد حَرَّمَ الله موالاتهم ونهى عن اتخاذهم بطانة، وحَكَمَ على من تولاهم بأنه منهم وأخبر أن الجميع من الظالمين ... وثبت في [صحيح مسلم] عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: "خرج رسول الله ﷺ قبل بدر؛ فلما كان بحرة الوبرة، أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأة ونجدة؛ ففرح أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه، فلما أدركه قال لرسول الله: "جئت لأتبعك وأصيب معك." وقال له رسول الله ﷺ: أتؤمن بالله ورسوله؟ قال: لا! قال: فارجع فلن أستعين بمشرك. قالت: ثم مضى حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل، فقال له كما قال أول مرة، فقال له النبي ﷺ كما قال أول مرة، فقال: لا! قال: فارجع فلن أستعين بمشرك. قالت: ثم رجع فأدركه في البيداء، فقال له كما قال أول مرة: تؤمن بالله ورسوله؟ قال: نعم! فقال له رسول الله ﷺ: فانطلق"؛ فهذا الحديث الجليل يرشدك إلى ترك الاستعانة بالمشركين ويدل على أنه لا ينبغي للمسلمين أن يدخلوا في جيشهم غيرهم لأن الكافر عدو لا يؤمَن، وليعلم أعداء الله أن المسلمين ليسوا في حاجةٍ إليهم إذا اعتصموا بالله وصدقوا في معاملته، لأن النصر بيده لا بيد غيره، وقد وعد به المؤمنين وإن قلَّ عددهم وعدتهم، كما سبق في الآيات، وكما جرى لأهل الإسلام في صدر الإسلام ... فانظر أيها المؤمن إلى كتاب ربك وسنة نبيك ﷺ كيف يحاربان موالاة الكفار والاستعانة بهم واتخاذهم بطانة، والله سبحانه أعلم بمصالح عباده وأرحم بهم من أنفسهم، فلو كان في اتخاذهم الكفار أولياء، والاستعانة بهم مصلحةٌ راجحة لأذِنَ الله فيه وأباحه لعباده، ولكن لما علم الله ما في ذلك من المفسدة الكبرى والعواقب الوخيمة نهى عنه وذم من يفعله؛ فكفى بهذه الآيات تحذيراً من طاعة الكفار، والاستعانة بهم وتنفيراً منهم، وإيضاحاً لما يترتب على ذلك من العواقب.[17]

[17] نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع: الوجه الثالث من الوجوه الدالة على بطلان الدعوة إلى القومية العربية/مجموع فتاوى ومقالات ابن باز/الجزء الأول.

ثانياً: الفتوى الثانية بجواز الاستعانة بالقوات الأمريكية وإدخالها جزيرة العرب

لكنه عاد وقال بخلاف هذا؛ لما طلب منه آل سلول، أن يصدر فتوى بجواز الاستعانة بالأمريكان؛ فقال:

إن الدولة في هذه الحالة قد اضطرت إلى أن تستعين ببعض الدول الكافرة على هذا الظالم الغاشم لأن خطره كبير ولأن له أعواناً آخرين لو انتصر لظهروا وعظم شرهم فلهذا رأت الحكومة السعودية وبقية دول الخليج أنه لا بُدَّ من دول قوية تقابل هذا العدو ... وهيئة كبار العلماء لما تأملوا هذا ونظروا فيه وعرفوا الحال بَيَّنوا أن هذا أمر سائغ وأن الواجب استعمال ما يدفع الضرر، ولا يجوز التأخر في ذلك، بل يجب فوراً استعمال ما يدفع الضرر، ولو بالاستعانة بطائفةٍ من المشركين فيما يتعلق بصد العدوان وإزالة الظلم وهم جاءوا لذلك وما جاءوا ليستحلوا البلاد ولا ليأخذوها بل جاءوا لصد العدوان وإزالة الظلم ثم يرجعون إلى بلادهم، وما يتعمدون قتل الأبرياء ولا قتل المدنيين وإنما يريدون قتل الظالمين المعتدين وإفساد مخططهم والقضاء على سبل إمدادهم وقوتهم في الحرب.[18]

[18] محاضرة مهمة بسبب اجتياح حاكم العراق للكويت/أسئلة وأجوبة بعد المحاضرة، جواب سؤال نصه: (يقول بعض الناس، الذين يشككون في فتوى هيئة كبار العلماء؛ بشأن الاستعانة بغير المسلمين، في الدفاع عن بلاد المسلمين، وقتال حاكم العراق، بعدم وجود الأدلة القوية التي تدعمها؛ فما تعليق سماحتكم على ذلك؟)، مجموع فتاوى ومقالات ابن باز/الجزء السادس.

ملحق 3-4

الملحق ا: وثائق تُبيِّن تأييد ثم إنكار ابن باز وابن عثيمين لمذكرة النصيحة

أولًا: خطاب ابن باز المؤيد للمذكرة

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة خادم الحرمين الشريفين الملك الكريم فهد بن عبد العزيز حفظه الله من كل سوء ونصر به الحق، آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أمّا بعد:

فقد حضر عندي جماعة من المشايخ وعرضوا عليَّ كتاباً موجهاً منهم ومن جماعةٍ آخرين من المشايخ إلى مقامكم الكريم مرفقةً صورته؛ يتضمن المطالبة بأمور مهمة تتعلق بإصلاح الأوضاع وسيرها على المنهج الشرعي وهي إثنا عشر مطلباً؛ رغبةً فيما عند الله من المثوبة وحرصاً على سلامة البلاد وأهلها من أسباب العقوبات العاجلة والآجلة، ونصحاً لله ولعباده ولمقامكم الكريم ولعامة المسلمين. وطلبوا مني رفعه إلى مقامكم الكريم مع تأييده. وأفيد مقامكم الكريم بأني أؤيد ما طلبه المشايخ وأرجو من مقامكم الكريم تحقيق تلك المطالب على الوجه الأكمل لما في ذلك من المصلحة العامة للحكومة والشعب جميعاً، ولبقية المسلمين؛ لأن حكومة هذه البلاد وكما لايخفى، هي القدوة للمسلمين في كل مكان وكل ما يصدر عنها فهو محل تقبل ورضا من الكثير من المسلمين. فالواجب عليها أن تبذل كل ما في وسعها لتحقيق ما تأمر به الشريعة في جميع الأمور وأن تبتعد عن كل ما يخالفها، شكراً لله سبحانه على إنعام هو حفظه لها، ونصره لها على من عاداها وأراد إدخال الشرع عليها وسلب ثروتها. وإن كان لمقامك الكريم، شيء من الملاحظات على ما ذكره المشايخ فأقترح أن يحال الكتاب مع الملاحظات إلى مجلس هيئة كبار العلماء للدراسة والعناية ورفع النتيجة إلى مقامكم الكريم وفي إمكان المجلس أن يختار مجموعةً من الموقعين على الكتاب ليشاركوا في الدراسة لما قد يلاحظ على المطالب المذكورة. ولا شكَّ أن هدف الجميع هو تطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً، وتحقيق المصلحة العامة والتعاون مع المقام الكريم في كل ما يحقق المطلوب الموافق للشريعة المطهرة. وأسأل الله ﷻ أن يسدد رأيكم ويمنحكم التوفيق للحق في القول والعمل وأن يوفق علماءنا جميعاً وسائر علماء المسلمين، لكل ما فيه صلاح العباد والبلاد، وأن ينصر دينه ويعلي كلمته، ويخذل أعداءه، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

ثانياً: خطاب بن عثيمين المؤيد للمذكرة

من محمد الصالح العثيمين إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله تعالى ونصره بالإسلام، ونصر الإسلام به.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ... حفظكم الله:
فقد أطلعني بعض المشايخ، على الكتاب المزمع رفعه إلى مقامكم الكريم والموقَّع من نخبة من علماء المملكة والمؤيد بكتاب من سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حول ما ينبغي القيام به من إصلاحات تهم الإسلام والمسلمين. ولا شكَّ أن ما تضمنه الكتاب المذكور وما كان من تأييد سماحة الشيخ له؛ أمرٌ هام تقتضيه النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. وإني وإخواني أهل العلم لعلى أملٍ كبير في أن ذلك سيلقى قبولاً من مقامكم الكريم وسيكون محل اهتمامك؛ لأن الحاجة بل الضرورة ماسة إلى النظر فيما يكون فيه صلاح البلاد والعباد، خصوصاً في هذا الظرف الذي منَّ الله به على هذه البلاد بزوال الغمة وتفريج الكربة وسلامتها من أضرار كبيرة كانت متوقعة لولا فضل الله ومنته ومثل هذه النعمة الكبرى تستوجب شكر المنعم بها – جل وعلا – بقيادة الأُمَّة إلى إقامة شكره، على الوجه الذي يرضاه عنا، وتزداد بها نعمه. أسأل الله تعالى أن يتولاكم بعنايته، وأن يأخذ بأيديكم إلى ما فيه صلاح الأُمَّة في دينها ودنياها، إنه قريب مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد الصالح العثيمين

ثالثاً: بيان اللجنة الدائمة التي بن باز رئيسها وبن عثيمين عضو فيها في الرد على مذكرة النصيحة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه، التابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

فإن مجلس هيئة كبار العلماء، المجتمعة في دورته التاسعة والثلاثين المنعقدة في مدينة الطائف في شهر ربيع الأول لعام 1413 هـ، قد اطلع على الكتابة المعدة بعنوان [مذكرة النصيحة] الموجهة إلى خادم الحرمين الشريفين – وفقه الله لسبيل رضاه – الموقعة من عدد من المدرسين، وبعض المنتسبين للعلم؛ كما اطلع المجلس على ما نشر فيها في بعض الصحف الأجنبية وما عُلِّقَ على نشرها من بعض الصحف الخليجية من زعمٍ كاذب، بأن الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز – الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – قد زكاها ورفعها إلى خادم الحرمين الشريفين فوجدها المجلس تشتمل على عشرة بنود وقد ادّعى مُعِدُّو هذه المذكرة أن واقع البلاد على ما وصفوه في مذكرتهم وما اقترحوا ما سموه سُبُل الإصلاح لها.

وبعد تأمل [مذكرة النصيحة] المذكورة ومناقشتها رأى المجلس إصدار هذا البيان الذي يستنكر به ما اشتملت عليه هذه المذكرة من الباطل وما هو خلاف الواقع وطريقة إعدادها ونشرها وقد عمل معدوا هذه المذكرة بهذه الطريقة على ترويج أسباب الفرقة وزرع الضغائن واختلاق المثالب وتجسيمها مع تغاضٍ تامٍ لكل محاسن الدولة؛ مما يدل على سوء قصد من أعدَّها أو جهله بالواقع والتغرير ببعض من وقَّع معهم عليها مما جعلها من أجل مكاسب الأعداء الحاقدين فوضعوا لها في صحفهم العناوين البارزة التي تصف الدولة بأسوأ الأوصاف وسبب ذلك كتابة هذه المذكرة والمجلس إذ يستنكر هذا العمل المتَمثِّل في إعداد هذه المذكرة المسماة [مذكرة النصيحة] ونشرها يؤكد أن هذا العمل عملٌ مخالف لمنهج النصيحة الشرعية وما تقتضيه من وجوب العدل في القول والعمل والعناية بمتابعة هدي النبي ﷺ في إسداء النصح لكل مسلم بما يحقق المصلحة ويدرأُ المفسدة ويجمع القلوب ويلم الشمل ويوحد الصف عملاً بقول الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا﴾ ويقول رسول الله ﷺ فيما ثبت عنه: ((إن الله رضي لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولَّاه الله أمركم)) إلى غير ذلك من النصوص الدالة على منزلة النصيحة من الدين وكيفية أدائها والرغبة في توفير أسباب التآلف والبُعد عن ما يوجد من عوامل الفرقة والفتنة ويزرع بذور الشحناء والتحزب التي لا تعود على البلاد و الأُمَّة إلا بالشر. والمجلس إذ يؤكد وجوب التناصح والتفاهم والتعاون على البر والتقوى والتناهي عن الإثم والعدوان، ويحذر من ضد ذلك من الظلم والجور والبغي وغمط الحق، كما يحذر من أنواع الارتباطات الفكرية المنحرفة والالتزام بمبادئ جماعات وأحزاب أجنبية. إذ الأُمَّة في هذه البلاد يجب أن تكون جماعةً واحدة، متمسكةً بما عليه السلف الصالح وما بعدهم وما كان عليه أئمة الإسلام قديماً وحديثاً، من لزوم الجماعة و المناصحة الصادقة وعدم اختلاق العيوب وإشاعتها. ونحن إذ نستنكر هذه المذكرة بناءً على ما سبق بيانه، لا ندعي الكمال في الواقع، ونسأل الله ﷻ أن يوفق ولاة أمرنا لما فيه رضاه ولما فيه صلاح العباد والبلاد، كما نسأله تعالى أن يوفق جميع ولاة أمر المسلمين وشعوبهم لكل خير.

وصلى الله وسلم، على نبينا محمد، آله وصحبة وسلم.

هيئة كبار العلماء.

ملحق ٤[19]

رسالة مفتوحة إلى ابن باز ببطلان فتواه بالصلح مع اليهود

بيان رقم ١١

فضيلة الشيخ ابن باز حفظه الله...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحمد الله إليكم الذي أنزل الكتاب آيات بينات، ورفع الذين أوتوا العلم درجات، وأخذ عليهم ميثاقًا بالصدع بالحق وبيانه وحذرهم من المداهنة فيه وكتمانه .والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد القائل: ((أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر)) [حديثٌ صحيح أخرجه الإمام أحمد والطبراني وابن ماجه والبيهقي]

وبعد...

فإن من المعلوم لديكم ما حبا الله به أهل العلم من منزلة عظيمة، وأعطاهم من مكانة كريمة، ولا غرو في ذلك، فالعلماء هم ورثة الأنبياء، ورثوا عنهم هذا الدين، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وتمييع الظالمين المسرفين، ويمثلون القدوة الحسنة والأسوة المثلى للأمة في النهوض بأعباء الانتصار للحق وإيثاره على ما عند الخلق.

وقد قام العلماء الصادقون من سلف الأمة وخلفها خير قيام بهذه المهمات، وما وقوف سعيد بن جبير في وجه طغيان الحجاج صادعاً بالحق، وتحدي الإمام أحمد بن حنبل لجبروت الحكم والسلطان وصبره في فتنة الخلق بالقرآن، وتحمل ابن تيمية وحسن بلائه في السجن انتصارًا للسُنّة، إلا نماذج من القيام بواجب النُّصرة للحق وأهله، قام بها هؤلاء الأئمة الأعلام انتصاراً للحق و غيرة على الدين، رحمهم الله جميعاً.

فضيلة الشيخ:

لقد أردنا من ذكر ما سبق تذكيركم بواجبكم تجاه الدين، وتجاه الأمة وتنبيهكم إلى مسئوليتكم العظيمة، فإن الذكرى تنفع المؤمنين.. أردنا تذكيركم في هذا الوقت الذي انتفش فيه الباطل، وعربد المبطلون المضلون، ووئد الحق، وسجن الدعاة، وأسكت المصلحون، والأغرب أن ذلك لم يتم بعد بعلم منكم وسكوت فقط، بل مُرر على ظهر فتاواكم ومواقفكم، ونحن سنذكركم –

[19] راجع كتاب الشيخ أبي مصعب السوري [شهادة قادة المجاهدين ورؤوس الإصلاح والمعارضة في بلاد الحرمين على علماء السلطان في بلادهم المسماة (سعودية)].

فضيلة الشيخ – ببعض هذه الفتاوى والمواقف التي قد لا تلقون لها بالاً، مع أنها قد تهوي بها الأُمَّة سبعين خريفاً في الضلال، كي تدركوا معنا ولو جانباً من خطورة هذا الأمر والآثار السيئة المترتبة عليه.

وإليكم بعض الأمثلة:

1. إن مما لا يخفى على أحد المدى الذي وصل إليه انتشار الفساد العارم والذي شمل كافة نواحي الحياة حيث فشت منكرات المختلفة التي لم تعد تخفى على أحد، كما فصلت «مذكرة النصيحة» التي تقدم بها نُخبة من العلماء ودعاة الإصلاح، وكان من أخطر ما بينوا هو الشرك بالله المتمثل في التشريع وسن القوانين الوضعية التي تستبيح المحرمات والتي من أشنعها التعامل بالربا المتفشي ففي البلاد، وذلك من خلال مؤسسات الدولة وبنوكها الربوية التي تزاحم أبراجها مآذن الحرمين، وتعج بها البلاد طولها وعرضها.

ومما هو معلومٌ بالضرورة أن الأنظمة والقوانين الربوية التي تتعامل بها هذه البنوك والمؤسسات مُشَرَّعَةٌ من قِبَل النظام الحاكم ومصدق عليها منه، ومع ذلك لم نسمع منكم إلا أن تعاطي الربا حرام لا يجوز، غير مكترثين بما في كلامكم هذا من التلبيس على الناس، بعدم التفريق بين حكم من يتعاطى الربا فقط، وحكم من يشرع الربا ويقننه. مع أن الفرق بينهما واضح كبير، فمتعاطي الربا مرتكب لموبقة من أكبر الموبقات، أما مشرع الربا فهو مرتد كافر كفراً مخرجاً من المِلة بعمله هذا، لأنه جعل من نفسه نداً لله وشريكاً له في التحليل والتحريم – وهذا ما فصلناه في بحثٍ مستقل سينشر قريباً إن شاء الله. ومع أن متعاطي الربا غير المنتهي عنه قد أعلن الله ورسوله عليه الحرب ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ فما زلنا نسمع منكم عبارات الثناء والإطراء لهذا النظام الذي لم يكتف بالإدمان على تعاطي الربا فقط، بل شرعه وقننه وأباحه، وقد قال ﷺ: ((الربا ثلاثة وسبعون بابًا أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه)) [صحيح ورواه الحاكم]. وقد قال ابن عباس ﷺ: "فمن كان مقيماً على الربا لا ينزع عنه، فحق على إمام المسلمين أن يستتيبه، فإن نزع وإلا ضرب عنقه." [رواه بن جرير بسنده عن ابن عبّاس] هذا فيمن يتعاطى الربا؛ فما بالكم بمن يُحلل ويُشَرِّعِ الربا؟ إن ما تتخبط فيه البلاد من أزماتٍ اقتصادية وسياسية وما انتشر فيها من الجرائم بشتى أنواعها، وبشكل مذهل ما هو إلا عقوبة من الله، وجزء من الحرب التي أعلنها سبحانه على من لم ينته عن تعاطي الربا ونحوه من المنكرات والمحق الذي حكم به على الربا ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾.

2. وحينما عَلَّقَ الملك الصليب على صدره، وظهر به أمام العالم فرحاً مسروراً، تأولتم فعله، وسوغتموه مع شناعته وفظاعته، رغم وضوح أن هذا الفعل كُفر، والظاهر من حال فاعله الرضا والاختيار عن علم.

3. ولما قررت قوات التحالف الصليبية واليهودية الغازية في حرب الخليج – بتواطؤ مع النظام – احتلال البلاد باسم تحرير الكويت سوَّغتم ذلك بفتوى متعسفة بررت هذا العمل الشنيع الذي أهان عزة الأُمَّة ولطخ كرامتها، ودنس مقدساتها معتبرة ذلك من باب الاستعانة بالكافر عند الضرورة، مهملة قيود هذه الاستعانة، وضوابط الضرورة المعتبرة.

4. ولما قام النظام السعودي الحاكم بمساعدة ودعم رؤوس الردّة الاشتراكية الشيوعية في اليمن، ضدَّ الشعب اليمني المسلم في الحرب الأخيرة التزمتم الصمت، ثمَّ لما دارت الدائرة على هؤلاء الشيوعيين أصدرتم –

وبإيعازٍ من هذا النظام – «نصيحة!!» تدعو الجميع إلى التصالح والتصافح باعتبارهم مسلمين، موهمةً أن الشيوعيين مسلمون يجب حقن دماءهم، فمتى كان الشيوعيون مسلمين؟ ألستم أنتم الذين أفتيتم سابقاً بردتهم ووجوب قتالهم في أفغانستان، أم أن هناك فرقاً بين الشيوعيين اليمنيين والشيوعيين الأفغان؟ فهل ضاعت مفاهيم العقيدة وضوابط التوحيد واختلطت إلى هذا الحد؟

وما زال هذا النظام يؤوي أئمة الكفر هؤلاء في مختلف مدن البلاد ولم نسمع لكم نكيراً، وقد قال صلى الله عليه وسلم: ﷺ : ((لعن الله من آوى محدثاً)) [رواه مسلم].

5. وحينما قرر النظام البطش بالشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي، اللذين صدعا بالحق وتحملا في الله الأذى، استصدر منكم فتوى سوغ بها كل ما تعرض ويتعرض له الشيخان ومن معهما من دعاة ومشائخ وشباب الأمة من البطش والتنكيل.. فك الله أسرهم ورفع عنهم ظلم الظالمين.

هذه بعض الأمثلة التي لم نقصد منها الحصر ولكن اقتضى المقام ذكرها ونحن بين يدي فتواكم الأخيرة بشأن ما يُسمّى بهتاناً بالسلام مع اليهود والتي كانت فاجعةً للمسلمين، حيث استجبتم للرغبة السياسية للنظام لما قرر إظهار ما كان يضمره من قبل، من الدخول في هذه المهزلة الاستسلامية مع اليهود، فأصدرتم فتوى تبيح السلام مطلقاً مقيداً مع اليهود فما كان من رئيس وزراء العدو الصهيوني وبرلمانه إلا أن صفقوا لها وأشادوا بها، كما أعلن النظام السعودي عقبها عن نيته في تنفيذ المزيد من التطبيع مع اليهود.

وكأنكم لم تكتفوا بإباحة بلاد الحرمين الشريفين لقوات الاحتلال اليهودية والصليبية، حتى أدخلتم ثالث الحرمين في المصيبة بإضفائكم الشرعية على صكوك الاستسلام التي يوقعها الخونة والجبناء من طواغيت العرب مع اليهود إن هذا الكلام خطيرٌ كبير، وطامة عامة لما فيه من التدليس على الناس والتلبيس على الأمة من عدة جوانب منها:

1. إن العدو اليهودي الحالي ليس إلا عدواً مستقراً في بلاده الأصلية محارباً من الخارج حتى يجوز معه الصلح، بل هو عدوٌ صائل مُفسدٌ للدين والدنيا، وعليه ينطبق كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه، فلا يشترط له شرط، بل يدفع بحسب الإمكان، وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم." ا.هـ. [الاختيارات الفقهية صـ309-310].

إن الواجب الشرعي تجاه فلسطين وإخواننا الفلسطينيين من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، هو الجهاد في سبيل الله وتحريض الأُمَّة عليه حتى تتحرر فلسطين عن أخرها وتعود إلى السيادة الإسلامية.

وفلسطين في غِنى عن مثل هذه الفتاوى المخذلة عن الجهاد والمخلدة إلى الأرض، هذه الفتاوى التي تقر احتلال العدو لأقدس مقدسات المسلمين بعد الحرمين الشريفين، وتُضفي الشرعية عليه، وتدعم بكل قوة مساعي العدو لضرب

الجهود الإسلامية المتلهفة لتحرير فلسطين عن طريق الجهاد الذي أكد من خلال عمليات أبطال الحجارة وشباب الجهاد المسلم في فلسطين أنه السبيل الوحيد الناجع في مواجهة العدو والكفيل بتحرير الأرض إن شاء الله.

ونذكركم هنا بفتواكم السابقة في هذا الشأن، لما سئلتم عن السبيل لتحرير فلسطين، فقلتم أنه: "لا يمكن الوصول إلى حل لتلك القضية إلا باعتبار القضية إسلامية، وبالتكاتف بين المسلمين لإنقاذها، وجهاد اليهود جهاداً إسلامياً حتى تعود الأرض إلى أهلها، وحتى يعود شذاذ اليهود إلى بلادهم." ا.هـ. [مجموعة فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز 281/1].

2. هَب أن هذا العدو اليهودي عدوٌّ يجوز الصلح معه وتوفرت فيه الشروط، فهل ما تقوم به الأنظمة والحكومات الطاغوتية العربية الانهزامية مع اليهود من سلامٍ كاذب مزعوم يعتبر سلاماً تجوز إقامته مع العدو؟

الكل يدرك أنه ليس كذلك فهذا لسلام المزعوم الذي يتهافت فيه المتهافتون الآن من الحكام والطواغيت مع اليهود ما هو إلا خيانةٌ كبرى تتمثل في توقيع صكوك استسلام وتسليم للقدس وفلسطين كلها من قبل هذه الحكومات لليهود، والاعتراف بسيادتهم عليها إلى الأبد.

3. إن هؤلاء الحكام المرتدين المحاربين لله ورسوله لا شرعيةَ لهم ولا ولايةَ لهم على المسلمين وليس لهم النظر في مصالح الأُمَّة، ولكنكم بفتواكم هذه تعطون الشرعية لهذه الأنظمة العَلمانية وتعترفون بولايتها على المسلمين، وهذا ما يتناقض مع ما عُرِفَ عنكم من تكفيرها في في السابق، وقد بَيَّنَ لكم ذلك نُخبةٌ من العلماء والدعاة في مناشدتهم إياكم سابقاً بالامتناع عن هذه الفتوى، وسنرفق لكم صورة من تلك المناشدة تذكيراً لكم وتنبيهاً.

إن فتواكم هذه كانت تلبيساً على الناس لما فيها من إجمال مخل وتعميم مضل، فهي لا تصلح فتوى في حكم سلامٍ منصف، فضلاً عن هذا السلام المزيف مع اليهود الذي هو خيانةٌ عُظمى للإسلام والمسلمين، لا يقرها مسلم عادي فضلاً عن عالِمٍ مثلكم يفترض فيه من الغيرة على المِلة والأُمَّة. إن الواجب فيمن يتصدى للفتوى في قضايا الأُمَّة الخطيرة الكبيرة، أن يكون على علم بأبعادها وما قد يترتب عليها من أضرار وأخطار، لأن العلم بذلك من شروط المفتي التي لا غنى عنها. يقول الإمام ابن القيم: "ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم، أحدهما فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط بها علمًا، والنوع الثاني فهم الواجب في الواقع وهو فهم حكم الله الذي حكمه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر." ا.هـ. [إعلام الموقعين 87/1].

وإذا كانت الشروط لازمة للفتوى بصورة عامة، فإنها تتأكد في الفتوى فيما يتعلق بالجهاد والصلح ونحوه. يقول الإمام ابن تيمية – رحمه الله –: "والواجب أن يعتبر في أمور الجهاد برأي أهل الدين الصحيح الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا، دون الذي يغلب عليهم النظر في ظاهر الدين، فلا يؤخذ برأيهم، ولا برأي أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا." [الاختيارات الفقهية صـ311].

إن الفتاوى السابقة لو صدرت عن غيركم لقيل بتعمد صاحبها ما تتضمنه من الباطل، ويترتب عليها من أثار وأخطار، ولكنها لما صدرت منكم تعين أن يكون سبب الخلل فيها غير ذلك من الأسباب التي لا ترجع إلى نقص علمكم

الشرعي، ولكن لعدم إدراك حقيقة الواقع، وما يترتب على مثل هذه الفتاوى من آثار، مما يجعل الفتوى حينئذ غير مستوفاة الشروط ومن ثم لا يصح إطلاقها، مما يحتم على المفتي عندئذ أن يتوقف عن الفتوى أو يحيلها حينئذ على المختصين الجامعين بين العلم بالحكم الشرعي والعلم بحقيقة الواقع. وقد ثبت أن الإمام أحمد بن حنبل كان يتوقف في كثير من المسائل، وقد كان الإمام مالك إذا سئل عن القراءات أحال إلى الإمام نافع رحمهم الله جميعًا.

فضيلة الشيخ:

إن إشفاقنا البالغ على حال الأُمَّة والعلماء من أمثالكم هو الذي دفعنا لتذكيركم، فإننا نربأ بكم وبأمثالكم عن أن يستغلكم النظام الحاكم هذا الاستغلال الفظيع ويرمي بكم في وجه كل داعية ومصلح، ويسكت بفتاواكم ومواقفكم كل كلمة حق ودعوة صدق، كما حدث عند ردكم على «مذكرة النصيحة» و «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» وغيرها.

فضيلة الشيخ:

لقد تقدمت بكم السن، وقد كانت لكم أياد بيضاء في خدمة الإسلام سابقاً، فاتقوا الله وابتعدوا عن هؤلاء الطواغيت والظلمة الذين أعلنوا الحرب على الله ورسوله، وكونوا مع الصادقين، وإن لكم في سَلَف الأُمَّة وخلفها الصالح أسوةٌ حسنة فقد كان من أبرز سمات العلماء الصادقين الابتعاد عن السلاطين؛ فقد فَرَّ الإمام أبو حنيفة – رحمه الله – وغيره من العمل مع حكام عصره على رغم استقامتهم الكبيرة على الدين، إذا ما قورنوا مع حكام اليوم الذين لا يخفى ما هم عليه من فساد الدين وسوء الحال. وفي زماننا هذا، حينما أدرك العلامة الشيخ عبدالله بن حميد – رحمه الله – خطورة المسار الذي يمضي فيه النظام السعودي الحاكم وما يترتب عليه من خطر وضرر لمن يشاركه أو يختلط به آثر الفرار بدينه واستقال من رئاسة مجلس القضاء الأعلى. وقد قال الإمام الخطابي – رحمه الله – في التحذير من الدخول على هؤلاء الحكام: "ليت شعري من الذي يدخل عليهم اليوم فلا يصدقهم على كذبهم ومن الذي يتكلم بالعدل إذا شهد مجالسهم ومن الذي ينصح ومن الذي ينتصح منهم." وقد صحَّ الحديث: ((من أتى أبواب السلطان افتتن)) فاحذروا فضيلة الشيخ الركون إلى هؤلاء بقولٍ أو عمل ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾ إن من لم يستطع الجهر بالحق والصدع به فلا أقل من أن يمتنع من الجهر بغير الحق، قال ﷺ: ((ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت))

وأخيراً:

نرجو أن لا تجدوا في أنفسكم من هذا الكلام وتعتبروه خارجاً عن آداب النصح وما تقتضيه من إسرار وعدم إشهار فالأمر جلل خطير ومهم كبير لا يسوغ عنه السكوت، ولا يجوز عنه التغاضي.

وما ذكرناه معلومٌ لدى أهل العلم، وقد سبقنا إلى تنبيهكم عليه نخبة من علماء ودعاة الأُمَّة، حيث تقدموا لكم بمناشدات عدة في هذا الصدد منها مناشدتهم إياكم قبل مدة بالامتناع عن الفتوى بجواز هذا السلام الاستسلامي المزعوم مع اليهود، مبينين عدم استيفائه للشروط اللازمة شرعاً، محذرين من المخاطر الجمة الدينية والدنيوية المترتبة عليه، ومن الموقعين على تلك المناشدة

الشيوخ الأفاضل؛ ابن جبرين، عبدالله القعود، حمود التويجري، حمود الشعيبي، البراك، العودة، الخضيري، الطريري، الدبيان، عبدالله التويجري، عبدالله الجلالي، عائض القرني... وغيرهم كثير. وفي حرب اليمن الأخيرة لما صدر منكم الكلام المشار إليه سابقاً أصدر خمسةٌ وعشرون عالماً فتوى معارضة له مبينة الصواب الشرعي في المسألة، ومن هؤلاء العلماء الأفاضل؛ المسعري، الشعيبي، الجلالي، العودة، الحوالي، العمر، اليحيى، التويجري ..وغيرهم كثير.

وفي الختام:

نسأل الله تبارك وتعالى أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرنا لباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يبرم لهذه الأُمَّة أمر رشد يعز فيه أهل طاعته ويذل فيه أهل معصيته ويؤمر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر ويحكم فيه بالعدل ويصدع فيه بالحق، وتعلو فيه راية الجهاد خفاقة، لتستعيد الأمة عزتها وكرامتها، وترفع راية التوحيد فيه من جديد فوق كل أرض إسلامية سليبة.. ابتداء بفلسطين ووصولاً إلى الأندلس وغيرها من بلاد الإسلام الضائعة بسبب خيانات الحكام وتخاذل المسلمين.

كما نسأله تعالى أن يولي أمورنا خيارنا ويصرف عنا شرارنا، ونسأله السداد في القول والصواب في العمل والتوفيق لما يحبه ويرضاه في الحياة وحسن الختام عند الممات، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/07/27 هـ

الموافق: 1994/12/29 م

الفهرس